الأخبار
al-akhbar

الأربعاء 23 أيلول 2026
العدد 5882 السنة الحادية والعشرون
Mercredi 23 Septembre 2026 no 5882 21ème année
www.al-akhbar.com
16 صفحة
100000 ليرة

ميديا 14

الإعلام المهيمن ينشقّ عن الإمبراطورية

التشكيلات القضائية: محاصصة بين عبود والحاج والقصر 4

من يقرّر هُويات الضبّاط: الجيش أم إسرائيل؟ 2

نيويورك فرصة الدبلوماسية

8

(أ ف ب)

المشهد السياسي

من يقرّر هُويات جنود لبنان: قيادة الجيش أم إسرائيل؟

ميسم رزق

من يحقّ له أن يخدم في الجيش اللبناني جنوباً؟

سؤال يُفترض ألّا يكون للعدو الإسرائيلي أيّ رأي فيه، لولا أن السلطة في لبنان أوصلت الأمور إلى مكان باتت فيه «تل أبيب» تتصرّف وكأن لها حق الاعتراض ليس فقط على حركة الجيش وانتشاره ومهماته، بل على أسماء ضباطه وهوياتهم أيضاً. وبعد أشهر من تسريب معلومات عن «فيتو» إسرائيلي على ضباط في الجيش اللبناني، يأتي مركز «الما» اليوم ليضع المسألة بصيغة أكثر فجاجة، هل كان يمكن تجنّب حادثة دير ميماس لو لم يكن الضابط اللبناني المسؤول شيعياً؟

منذ وقت غير قصير، يتعرّض الجيش اللبناني، بقيادته وكبار ضباطه لحملة سياسية بعضها محلي، وبعضها الآخر خارجي، وهي تركّز على أمر واحد: الجيش لا ينفّذ قرارات السلطة التنفيذية. لكنّ هذه الحملة، التي لم يشارك فيها الرئيسان جوزيف عون ونواف سلام حتى الآن، لا تتعلّق فقط بكيفية تصرّف الجيش مع التطورات الناجمة عن العدوان الإسرائيلي، بل تستهدف أساساً إدخال تعديلات جوهرية على عقيدة المؤسّسة العسكرية، لجهة إسقاط مبدأ أن إسرائيل هي العدو. وقد عمل الأميركيون بقوة، على دفع السلطات في لبنان، إلى الطلب من الجيش عدم ذكر كلمة «عدو» في أي بيان يتعلق بإسرائيل، حتى إن الأميركيين على وجه الخصوص، يرفضون حتى أن تشير قيادة الجيش في بيانات إلى الجيش الإسرائيلي بوصفه قوة احتلال، وهو ما لم تقبل المؤسسة العسكرية به، لكنّ هاجس من يقف خلف الحملة، من أحزاب في لبنان كـ«القوات اللبنانية» وحزب الكتائب وشخصيات محسوبة على السفارة الأميركية، إضافة إلى شخصيات لبنانية، ولبنانية – أميركية تعمل من واشنطن في الاتجاه نفسه. ويركّز هؤلاء على أن قيادة الجيش لا تقوم بما هو مطلوب لجهة نزع سلاح حزب الله بالقوة، وهو أمر تردّد أيضاً في الإدارة الأميركية، مع تمايز لقيادة القوة المركزية (سنتكوم) التي تتولّى العلاقة مع الجيش في لبنان.

لكنّ التحريض الإسرائيلي على الجيش اللبناني لم يعد يقتصر على التشكيك في أدائه جنوباً أو اتهامه بعدم القيام بما تطلبه إسرائيل، بل جرى التقدّم إلى مستوى جديد، حيث وصل إلى مرحلة التدخل في هويات الضباط والعسكريين الذين ينتشرون في الجنوب، وتصنيفهم وفق طوائفهم ومناطقهم، بما يوحي بأن إسرائيل تريد أن يكون لها رأي ليس فقط في مهمة الجيش وانتشاره، بل حتى في تركيبته.

> **سياسيون في لبنان، وناشطون في أميركا يعيدون إطلاق الحملة ضد الجيش وقائده، بحجة أنه لا ينفّذ قرارات الحكومة، مطالبين بالمواجهة مع المقاومة**

وفي تقرير عن حادثة دير ميماس التي حصلت في 18 أيلول الجاري، عندما أطلق جنود العدو النار على نقطة تواجد فيها عناصر من الجيش، عاد مركز «الما» الإسرائيلي المتصل بأجهزة أمن العدو، ليضع عنواناً يقول الكثير عن وجهة الحملة المتجدّدة، وينقل التقرير بيان الجيش اللبناني الذي أشار إلى أن جنوداً من اللواء السابع أقاموا نقطة مراقبة مؤقّتة قرب دير ميماس لحماية مزارعين وصلوا لتفقّد أراضيهم. وبحسب رواية «الما»، فقد أدّى وصول قوة إسرائيلية إلى محيط النقطة إلى توتّر بين الطرفين، قبل إلقاء قنابل صوتية باتجاه المنطقة التي تمركز فيها العسكريون اللبنانيون وانسحابهم لاحقاً.

وينقل التقرير الإسرائيلي أيضاً أن الجيش اللبناني قال إن انتشار القوة جرى بالتنسيق مع آلية التنسيق الدولية المنبثقة عن اتفاق الإطار. لكنّ المركز ترك سريعاً وقائع الحادثة لينتقل إلى هوية قائد الموقع، محمد نبيه ناصر الدين، مُعرّفاً إياه بأنه ضابط في اللواء السابع «من الطائفة الشيعية ويتحدّر من منطقة الهرمل في البقاع»، ثم يربط الهرمل بالبيئة الداعمة لحزب الله، ليخلص إلى أنه «لا يمكن تجاهل الهوية الطائفية لناصر الدين في هذا السياق». ولا يقدّم التقرير دليلاً على ارتباط الضابط بحزب الله أو على تنفيذه مهمة لمصلحة الحزب، بل ينتقل من طائفته ومنطقته إلى الشبهة السياسية والأمنية، قبل أن يوسّع الاتهام إلى الضباط الشيعة عموماً، زاعماً أن حزب الله «سيواصل استخدام الضباط الشيعة داخل الجيش اللبناني لخدمة مصالحه»، ومتحدّثاً عن «سلوك العديد من الضباط الشيعة العاملين على الأرض»، أي إن المطلوب يتجاوز سلوك الضابط، بل البحث في هويته.

(علي حشيشو)

وهذه ليست المرة الأولى التي يظهر فيها اعتراض إسرائيلي على هويات من يخدمون في الجنوب. ففي تموز 2026، أفادت هيئة البث الإسرائيلية بأن إسرائيل سلّمت السلطات اللبنانية، عبر الوسيط الأميركي، قائمة تضم أسماء ضباط كبار في الجيش ترفض وجودهم في جنوب لبنان. ورغم النفي الذي رافق التسريب، فإن المعلومات المتداولة بشأن اعتراضات إسرائيلية على أسماء ضباط أعادت يومها طرح مسألة بالغة الخطورة، تحيط بها علامات استفهام حول ما إذا باتت إسرائيل شريكاً في تحديد من يحقّ له أن يخدم في الجيش اللبناني جنوباً.

ما سبق يعيدنا إلى مسؤولية السلطة تحديداً. فبدلاً من رسم خط أحمر منذ اللحظة الأولى أمام أي تدخّل في تركيبة الجيش أو أسماء ضباطه، جرى التعامل مع الضغوط الإسرائيلية المُتتالية بسياسة الاستيعاب. لم يتحوّل الكلام عن قوائم ضباط إلى أزمة سياسية، ولم يُفرض مبدأ واضح بأن قيادة الجيش وحدها تحدّد انتشار ضباطها وعناصرها داخل الأراضي اللبنانية، والنتيجة أن سقف التدخّل ارتفع بدلاً من أن يتراجع.

وفي السياق نفسه، يُستعاد ما سبق أن أثير عن إنشاء قوة أو لواء خاص بالجنوب، والكلام عن تركيبة لا تضم عناصر شيعة. وسواء بقيت هذه الطروحات في إطار التداول أو انتقلت إلى مراحل أخرى، فإنها تلتقي مع المنطق الذي يقدّمه «الما» اليوم، أي فرز العسكريين بحسب الطائفة والبيئة، وتحويل جزء من الجيش إلى فئة تحتاج إلى إثبات براءتها مُسبقاً. والأخطر أن إسرائيل تحاول أن توسّع مجال تدخلها من وظيفة الجيش إلى بنيته، فلا يقتصر رأيها على مناطق انتشاره، وحركته، وطبيعة مهماته، بل في الضباط والعناصر الذين ينفّذون هذه المهمات.

كما أن المشكلة في أن السلطة اللبنانية تبدو وكأنها لا تزال تتعامل مع كل مطلب منفرداً، فيما تتشكّل من مجموع هذه المطالب وصاية فعلية على المؤسسة. حيث تجري محاولة لتغيير موقع الجيش نفسه، من مؤسسة وطنية تقرّر قيادتها كيف وأين ينتشر عناصرها داخل الأراضي اللبنانية، إلى مؤسسة تخضع خياراتها جنوباً لسلسلة من المحاذير والاعتراضات الإسرائيلية. وبدلاً من قطع الطريق على هذا المسار، تتصرّف السلطة كأنّ المطلوب منها باستمرار إثبات «حسن السلوك» أمام الأميركيين والإسرائيليين، وذلك بذريعة أن المسألة هي مجرّد «تنسيق» أو ترتيبات ميدانية. ويتذرّع أركان السلطة بأنهم يضطرون إلى أخذ «ملاحظات» الأميركيين في الاعتبار، من أجل منع فرض عقوبات جديدة على ضباط الجيش كما حصل سابقاً مع ضابطين من الجيش والأمن العام، إضافة إلى تكرار المسؤولين لتهديد واشنطن بوقف المساعدات عن المؤسسة العسكرية.

عرمتى: حين يعود سؤال التحرير

حسين الأمين

تُعيد عودة الاحتلال الإسرائيلي، هذه الأيام، إلى مناطق في جنوب لبنان، طرح السؤال الذي اشتُغلت المقاومة على الإجابة عنه طوال السنوات التي سبقت التحرير: كيف يمكن لقوة محدودة الإمكانات أن تُجبر جيشاً متفوّقاً ومدعوماً من غالبية الغرب، على الانحدار؟

من هذه الزاوية، يكتسب وثائقي «كان عبد القادر... عرمتي كما خطّط لها إبراهيم عقيل»، الذي عرضته قناة «الميادين» أول من أمس، صلته بالحاضر. فهو لا يستعيد عملية عسكرية ناجحة سبقت التحرير بأقلّ من شهر فحسب، بل تجربة تكشف كيف تحوّل رفض الاحتلال وإرادة المقاومة، إلى عمل مُنظّم ودقيق ومتراكم، استطاعت المقاومة من خلاله مراكمة المعرفة وبناء القدرة اللازمتين لتغيير واقع بدا، بفعل اختلال ميزان القوى، غير قابل للتغيّر.

يحضر إبراهيم عقيل (الحاج عبد القادر)، في قلب هذه التجربة، مُحاطاً برفاق تتوزّع شهاداتهم وصورهم الأرشيفية على مراحل التحضير والتنفيذ. غاب هؤلاء اليوم، بعدما قتلتهم إسرائيل في الأعوام الثلاثة الماضية، فيما تقف الأجيال التي ورثت خبرتهم وإرادتهم أمام احتلال متجدّد وشروط مواجهة مختلفة. ومن هنا، تتجاوز قيمة الفيلم توثيق عملية عرمتي، إلى إظهار جانب من المدرسة التي تكوّنت خلالها خبرة المقاومة، وربطت اختيار الأهداف بالنتائج العسكرية والسياسية والنفسية المرجوّة منها.

يضع الشهيد السيد حسن نصرالله العملية في سياق المواجهة التي سبقت التحرير عام 2000. وبحسب روايته، تجاوز خطر «جيش لحد»، في تلك المرحلة، خطر الجنود الإسرائيليين، مع تفكير رئيس حكومة الاحتلال حينها، إيهود باراك، في سحب قواته من الجنوب وإبقاء العملاء فيه. وكان من شأن ذلك إبقاء وظيفة الاحتلال، لكن بأداة محلية، وتحويل المعركة إلى مواجهة لبنانية - لبنانية. لذلك، تجاوزت أهمية ضرب «جيش لحد» الخسارة العسكرية، لتحقّق هدف إحباط هذا الاحتمال. ومن هنا جاء اختيار عرمتي. يشرح نصرالله أن الهدف كان، بدرجة أكبر، إحداث أثر نفسي في «جيش لحد»، فيما تضيف رواية الشهيد وسام الطويل (الحاج جواد)، بوصفه مسؤولاً عن الرصد والاستطلاع، مُعطيات حول قيام قائد الفوج العاشر من العملاء بزيارة الموقع قبل العملية بوقت قصير، ليعلن أنه وقواته لن ينسحبوا حتى لو انسحب الجيش الإسرائيلي، فصار الموقع، بذلك، هدفاً لضرب الثقة التي حاول قادة العملاء إظهارها بقدرتهم على الصمود منفردين.

> **تجربة عرمتي تشكّل نموذجاً يعيد إحياء القدرة على تحويل اختلال ميزان القوى إلى معركة طويلة ترفع كلفة الاحتلال**

ولم يكن الهدف سهلاً. فعرمتي، وفق الوثائقي، موقع نموذجي لم تسبق مهاجمته، بُني وفق النموذج الجديد للتحصينات الذي بدأ اعتماده عام 1997، ويتكامل مع المواقع المحيطة به بما يضاعف صعوبة الوصول إليه. ويصف الشهيد رمضان حسن سلامة (أبو حسين راغب)، مسؤول مجموعة الهجوم، جغرافية المنطقة بأنها صعبة ومُعقّدة ولا تساعد المهاجم. هكذا، اجتمع في الموقع أثر مرتفع لضربه وصعوبة كبيرة في بلوغه.

لهذا، احتلّ الرصد والتحضير والتدريب الجزء الأهم من رواية العملية. كان على المقاومين تعويض الفارق في السيطرة والانتشار والتحصينات بمعرفة أكثر دقة بالهدف، واختيار المقاتلين، واختبار الخطة قبل التنفيذ. وهنا تتضح شخصية الحاج عبد القادر كما يقدّمها الشريط: قائد ينشغل بقدرات منفّذي المهمة وانسجامهم وأدائهم تحت النار، ويعيد النقاش حين تظهر ملاحظات تحتاج إلى معالجة. كما يحضر الحاج عماد مغنية، بصفته المعاون الجهادي، مواكباً مراحل التخطيط والتدريب والتنفيذ، فيما يستعيد الفيلم وجوه كل من القادة الراحلين: علي سلهب (أبو أحمد) وإبراهيم قبيسي (أبو موسى) ومحمد رضا زاهدي (أبو مهدي). وتمنحهم المادة الأرشيفية حضوراً مختلفاً عن صورهم المعروفة بعد الرحيل؛ يظهرون داخل عملية طويلة من النقاش والرصد والتحضير، بما يكشف تعدّد الخبرات التي احتاج إليها الوصول إلى النتيجة النهائية. وإلى جانبهم، يبرز دور الأهالي داخل الشريط المحتل. تستعيد شهادة جواد الطويل الاستعانة بأشخاص من المنطقة لجمع صور ومعلومات احتاجت إليها المقاومة في التحضير. وبرغم وجود المواقع والحواجز وأدوات المراقبة والقمع، لم يستطع الاحتلال إلغاء معرفة أهل الأرض بها أو قدرتهم على مساعدة من يعملون لتحريرها. بذلك، لم يكن الأهالي محيطاً للعملية فقط، بل جزءاً من إعداد شروط نجاحها. وهي دلالة تستعيد معناها اليوم، مع ما أصاب القرى من دمار وما يواجهه أهلها من تهجير ومنع للعودة؛ إذ يعيد ذلك طرح موقع الأهالي أنفسهم في منع السيطرة العسكرية الإسرائيلية من التحوّل إلى واقع مستقرّ.

تكثّف عرمتي، بهذا المعنى، جانباً من تجربة المقاومة قبل التحرير. فهي، وغيرها من العمليات، لم تُلغِ اختلال ميزان القوى، بل عملت من داخله على جعل التفوّق العسكري غير كافٍ لضمان بقاء الاحتلال. وبالرصد والتدريب والمراجعة وتراكم العمليات، ارتفعت كلفة بقاء الاحتلال، وتراجعت قدرة العملاء على أداء الدور المرسوم لهم. أمّا النقاش الإسرائيلي عقب العملية، حول كلفة البقاء في لبنان، كما يستعيده الفيلم، فقد أفضى إلى اقتناع العدو بأن كلفة الانسحاب أقلّ من البقاء.

استعادة التجربة لا تعني استنساخها. فقد تغيّرت ظروف المواجهة واتّسعت قدرات المقاومة وخبراتها، فيما طوّرت إسرائيل بدورها وسائل الرصد والتعقّب والاستهداف والتدمير. لذلك، لا تكفي مُقارنة ما تمتلكه المقاومة اليوم بما كان مُتاحاً زمنَ عرمتي؛ بل ينبغي قياسه أيضاً إلى ما صار العدو يمتلكه. وهنا يستعيد السؤال نفسه راهنيّته، وإن بصيغة جديدة: كيف تستطيع قوّة أقل إمكانات أن تمنع جيشاً متفوّقاً من تثبيت احتلاله وإدامته؟

تزيد الخسائر التي أصابت المقاومة وبيئتها خلال الأعوام الثلاثة الماضية، من صعوبة هذا الاختبار، بما تفرضه من إعادة تنظيم ومراجعة لما كشفته الحرب وإعداد قادة ومقاتلين للعمل تحت شروط جديدة. وفي ذلك تحديداً تُختبر استمرارية «مدرسة عبد القادر»، ليس بتكرار ما فعله جيل سابق، بل بنقل منهج التفكير والتحضير والمراجعة والتعلّم، وتطويره بما يناسب ما تغيّر لدى العدو وفي ميدان المواجهة. هكذا يصل إرث عبد القادر ورفاقه إلى الحاضر. فعرمتي لا تقول إن اختلال ميزان القوى اختفى، بل إن التفوّق لم يكن، في التجربة التي يعرضها الفيلم، ضمانة لبقاء الاحتلال. والموقع الذي أعلن منه الإصرار على عدم الانسحاب تحوّل، بعد تدميره، إلى شاهد على مسار طويل راكمت فيه المقاومة المعرفة والتنظيم والقدرة على الضغط، حتى صار الانسحاب أقلّ كلفة على الاحتلال من الاستمرار.

تقرير

السلطة تتخلّى عن توثيق جرائم العدوّ

إسرائيل تفرض روايتها

ندى أيوب

السؤال الذي يطرحه الباحث والمفكّر الفرنسي جيروم هورتو في كتابه الصادر حديثاً بعنوان «هل مات القانون الدولي في غزّة؟»، يصلح مدخلاً لقراءة ما يتعرّض له لبنان أيضاً. فهورتو لا يجعل من غزّة نموذجاً لحرب بعينها فحسب، بل مرآة لأزمة أوسع تتصل بقدرة القانون الدولي على مُساءلة القوى النافذة، وبكيفية تعامل الدول والمجتمعات مع هذا القانون حين يعجز عن وقف الجريمة. وفي الحالة اللبنانية، إذا كانت سلطة الرئيسين جوزيف عون ونواف سلام تعاملت مع إسرائيل باعتبارها قوة نافذة، وتنازلت في «اتفاق الإطار» عن الحق في مقاضاتها عن جرائم الحرب التي ترتكبها في لبنان، فإن ذلك لا يعني التسليم بأن تتحوّل موازين القوى إلى معيار لتعريف الجريمة أو إسقاط المسؤولية عنها. وبخيار السلطة الذي يخدم رغبة إسرائيل في جعل القانون الدولي ميتاً في الجنوب.

وفي هذا السياق، فإن ما قاله رئيس الحكومة في إحدى جلسات مجلس الوزراء، ويتكرّر في مجالسه، من أن «الشكاوى ضد إسرائيل مُكدّسة في الأمم المتحدة، فيما لم تحاسب إسرائيل يوماً»، مُستخِفّاً بأهمية المتابعة القانونية، ليس دقيقاً. فأهمية القوانين لم تكن يوماً في قدرتها على إيقاف طائرة أو دبابة، أو منع حدوث الجريمة، بل في منع اختفائها بعد وقوعها، لأنها تُعرّفها وتدين مرتكبها، وتجعل فعل الملاحقة مَصوناً ولو بعد عشرات السنوات.

في لبنان، يستلزم ذلك، بالدرجة الأولى، خوض معركة المُصطلحات في وجه العدو. فمن بين المخاطر التي تبرز في التعامل مع الاعتداءات الإسرائيلية، نجاح اللغة السياسية والإعلامية (المحسوبة على فريق السلطة) في إخراج ما تقترفه إسرائيل من المجال الذي يحدّده القانون الدولي، وإدخاله في لغة موازين القوى. هكذا، تتحوّل الجريمة إلى «حدث أمني»، والاحتلال إلى «واقع ميداني»، وتدمير المنازل إلى «ضغط عسكري»، وقتل المدنيين إلى «أضرار جانبية». هكذا، تفرض إسرائيل قاموسها الخاص أيضاً، بما ينزع عن الأفعال المُرتكبة صفتها القانونية. ولذلك تصبح تسمية الأشياء، جزءاً من الصراع نفسه. فالنزاعات لا تدور فقط حول من يملك الطائرة والصاروخ، بل أيضاً حول من يملك حقّ تعريف الضحية والهدف والجريمة. وعندما يعلن جيش العدو أنه استهدف موقعاً «تابعاً لحزب الله»، لا يملك أن يحسم وحده الصفة القانونية للهدف. فهذه الصفة تخضع لمجموعة من المُحدّدات، كما تبقى قواعد التناسب والاحتياط قائمة، ولا تصبح رواية الطرف المهاجم دليلاً بذاتها. وكذلك الأمر حين يعلن الجيش الإسرائيلي أن شخصاً ما هو مقاتل، أو أن مبنى ما هو منشأة عسكرية، أو أن منطقة معينة يجب إخلاؤها. المشكلة تبدأ عندما تتحوّل هذه الإعلانات، في التداول الإعلامي اللبناني، إلى وقائع ثابتة، أو إلى مُسلّمات يُفترض قبولها بحجة اختلال موازين القوى. بينما لغة القانون تفترض إثبات الادّعاء وتوثيقه، والإبقاء على المدني مدنياً ما لم تتوافر الشروط القانونية التي ترفع عنه الحماية، وتبني الذاكرة القانونية للجريمة، وتمنح الضحية لغة عالية، وتحفظ أسماء الضحايا، ومواقع الضربات، وطبيعة الأسلحة، ومسارات المسؤولية، وتبني قضية ضدّ الجاني لا تسقط بمرور الزمن.

> **العدالة تبدأ من إنتاج معرفة موثّقة بدلاً من التخلّي عن المسار القانوني لمجرّد أن نتائجه ليست فورية**

بهذا المعنى، لا تعود العدالة مرتبطة حصراً بإمكانية محاكمة مسؤول إسرائيلي اليوم أو غداً، ولا بقياس قدرة القانون الدولي على إجبار إسرائيل على وقف اعتداءاتها، وإن كانت المحاسبة وحماية الأفراد من الانتهاكات من المبادئ التي يكرّسها القانون الدولي الإنساني. فالعدالة يمكن أن تبدأ أيضاً من إنتاج معرفة موثّقة لا يمكن محوها، بدلاً من التخلّي عن المسار القانوني لمجرّد أن نتائجه ليست فورية. وهنا يصبح التوثيق عملاً سياسياً بالمعنى العميق للكلمة. فالدرس الذي يستخلصه هورتو من تجربة غزّة هو أن القانون الدولي يمكن أن يُختطف سياسياً من جانب القوى الكبرى التي تسعى إلى تفسيره وفق مصالحها. لكنّ ضعف القانون لا يعني التخلّي عنه، إذ يمكن للدول والمجتمعات الواقعة على هامش النظام الدولي أن تستعيد جزءاً من فاعليته عبر التمسك به واستخدام أدواته.

هذه الفكرة تكتسب أهمية خاصة في لبنان، لأن هناك انقلاباً كاملاً في وظيفة القانون الدولي يتسلّل إلى الخطاب اللبناني، يمكن تلمّسه من السؤال عمّا يجب على لبنان أن يفعله لإرضاء القوى الدولية، بدلاً من السؤال عمّا يجب على المجتمع الدولي أن يفعله لوقف الاعتداء على لبنان، وحين تصبح السيادة التزاماً لبنانياً تجاه الخارج، بدلاً من أن تكون حقاً لبنانياً في مواجهة الخارج. في حين أن سلطة عون - سلام ليست بحاجة إلى انتظار توافق الدول الكبرى كي تجعل من كل انتهاك موثّق جزءاً من استراتيجية قانونية وسياسية دائمة، تمتدّ إلى الأمم المتحدة والآليات القضائية الدولية، وتستخدم القانون في آنٍ كأداة دفاع وهجوم قانوني.

وفي هذا الصدد، لا يكفي أن يبقى التوثيق محصوراً في مبادرات متفرّقة، مهما كانت أهميتها. فالعمل الذي تقوم به اللجنة الوطنية للقانون الدولي الإنساني برئاسة نائب رئيس الحكومة طارق متري يحتاج - على أهميته - إلى موارد وطاقات بشرية كبرى، وإلى تعاون منهجي بين الأجهزة الأمنية والمؤسسات المعنية. وكذلك لا يُفترض أن يبقى حراك النائبة حليمة القعقور في هذا المجال مبادرة فردية، أو أن يُنظر إلى عمل مبادرة «حبات القلوب»، التي توثّق المعلومات المتعلقة بالأطفال الذين قتلتهم إسرائيل في لبنان، أو تقرير الهيئة الوطنية لحقوق الإنسان حول الانتهاكات الإسرائيلية، الذي تسلّمته الحكومة أخيراً، باعتبارها أعمالاً منفصلة عن توثيق يُفترض أن يكون ضمن منظومة وطنية وقانونية متكاملة، تتراكم فيها الأدلة والوقائع. فالتعامل مع الانتهاكات الإسرائيلية في لبنان لا يُفترض أن يبدأ من الصفر مع كل عدوان، بل أن يستند إلى تجربة لبنانية طويلة تتكرّر فيها أنماط الاحتلال وانتهاك السيادة، وقتل المدنيين، والتدمير والتهجير.

جرائم العدو في بلدة المنصوري (علي حشيشو)

تقرير

التشكيلات القضائية: محاصصة بين عبود والحاج والقصر

قبل عام، أحال مجلس القضاء الأعلى التشكيلات القضائية إلى وزير العدل عادل نصار لإصدارها، واعداً، بحسب بيانه، بأن «عمل القضاة وأداءهم سيكون موضوع مراقبة من قبله، وأنه سيرتّب النتائج الملائمة على هذا الأداء»، كما وعد بعض القضاة بملحق للتشكيلات تحت عنوان «الثواب والعقاب». لكن العنوان سرعان ما تهاوى مع اشتعال الخلافات داخل مجلس القضاء، لتبرز عقلية المحاصصة باعتبارها العامل الأكثر حضوراً، إلى جانب تلبية طلبات قضاة أرادوا الانتقال إلى مراكز أقرب إلى أماكن سكنهم، أو الخروج من هيئات شهدت إشكالات بين أعضائها.

وأفضت هذه الخلافات إلى كباش علني بين رئيس المجلس، القاضي سهيل عبود، والنائب العام التمييزي، القاضي أحمد رامي الحاج. وبحسب ما يتردد بين القضاة، كان أحد عناوينه رفض عبود نقل رئيس محكمة الجنايات في الشمال، القاضي ربيع الحسامي، إلى رئاسة محكمة الجنايات في بيروت، بعدما أعلن عبود صراحة أن الأمر «لن يحصل في عهدي». في المقابل، قدّم الحاج لائحة بأسماء اقترح نقلها، بعدما تلقى دعماً مباشراً من القصر الجمهوري.

لكن الخلاصة التي انتهى إليها المجلس، باتفاقه على مسودة تشكيلات أحيلت إلى نصار، جاءت مختلفة عن العناوين التي رُفعت في بداية المسار. فقد تبيّن أن الحاج «لعبها صح»، إذ رفع سقفه في بعض الأسماء، وحوّل الأنظار عن معركته الأساسية، التي ظهر أمس أن هدفها الأول والأخير كان نقل زوجته، القاضية هنادي جابر، من منصبها كقاضي تحقيق في صيدا، وتعيينها مفوض حكومة معاوناً لدى المحكمة العسكرية، مكان القاضي زياد الدغيدي. في المقابل، انتزع عبود عدداً من المكاسب، أبرزها نقل القاضي جورج مزهر إلى رئاسة محكمة الجنايات في بيروت، والقاضي سمير عقيقي إلى رئاسة محكمة التمييز في جنايات بيروت، فضلاً عن تقاطعه مع رئيس هيئة التفتيش القضائي، القاضي أسامة منيمنة، على اسم القاضي علي عراجي، الذي تسلّم مركز الأخير في رئاسة الغرفة السابعة في محكمة التمييز.

(هيثم الموسوي)

أما رئاسة الجمهورية، فحصلت بدورها على مطلبها بنقل مستشارة القصر، القاضية منى حنقير، من مركزها كقاضي تحقيق أول في الجنوب إلى مركز المحامي العام الاستئنافي في بيروت، خلفاً للقاضي جناح عبيد، ونقل القاضي هاني عبد المنعم الحجار إلى مركز محامٍ عام تمييزي، الذي كان يشغله الحاج قبل تعيينه. وفي المشهد نفسه، بدا رئيس الحكومة نواف سلام غائباً عن حصته السنّية، التي استولت عليها بعبدا بالتعاون مع الحاج.

> مدعي عام التمييز يعيّن زوجته مفوض حكومة معاوناً لدى المحكمة العسكرية

أقل من 60 اسماً

وعليه، جاءت التشكيلات أبعد ما تكون عن «المناقلات التصحيحية» التي سُوّق لها تحت عنوان «الثواب والعقاب»، واقتربت أكثر من أن تكون «تشكيلات المحاصصة والتقاطعات في المصالح». صحيح أنها لم تمسّ مراكز قضائية أساسية، إلا أن كل طرف خرج منها بما يريد، من دون الضجيج الذي رافق المرحلة السابقة، وبعدما تراجعت عملياً فكرة محاسبة القضاة على أدائهم لمصلحة حسابات النقل والتعيين وتوزيع المواقع.

ويشير معنيون إلى أن التشكيلات اختُصرت لتشمل عدداً محدوداً من الأسماء، بعدما كان متفقاً على أن تصل إلى 60 اسماً، فيما يؤكد معنيون آخرون أن العدد لم يصل إلى 60.

وبالإضافة إلى هذه الأسماء، علمت «الأخبار» أن القاضي جناح عبيد نُقل من منصبه كمحامٍ عام استئنافي في بيروت إلى مركز الرئيس الأول لمحاكم الاستئناف في الشمال، خلفاً للقاضية سنيّة السبع. كما نُقلت القاضية رنا صيداوي، والقاضي طربيه إلى مركز قاضي التحقيق العسكري، الذي كان يشغله القاضي جورج مزهر. وخلافاً لما تم تداوله عن نقل القاضي زياد الدغيدي، الذي شغلت منصبه هنادي جابر، من المحكمة العسكرية إلى رئاسة محكمة جنايات زحلة، يتردد أن الدغيدي غيّر محامياً عاماً مالياً، ليحلّ مكان القاضي ماهر الزين، فيما تولّت القاضية سحر الحاج رئاسة محكمة جنايات زحلة. وكان لافتاً عدم نقل القاضي غسان خوري من مركزه في هيئة القضايا، رغم مطالبة مقرّبين من رئيس الجمهورية بذلك.

ومن المنتظر أن تصدر هذه التشكيلات خلال الأيام المقبلة، بعدما أُحيلت أمس إلى وزير العدل، على أن تُحال إلى الوزراء المعنيين ثم إلى رئاسة الجمهورية، تمهيداً لنشر المرسوم.

(الأخبار)

تقرير

دريان يرفض لقاء الأتراك

رغم انتهاج الدولة التركية سياسة الأبواب المفتوحة مع أركان الدولة اللبنانية، إلا أنّ المسؤولين الأتراك لم ينجحوا، حتى الآن، في نسج علاقة فعلية مع دار الفتوى، في ظلّ عدم حماسة مفتي الجمهورية، الشيخ عبد اللطيف دريان، لهذا الأمر. ويعزو متابعون ذلك، على الأرجح، إلى حرصه على عدم استفزاز السعودية.

وعلمت «الأخبار» أنّ دار الفتوى امتنعت أخيراً عن إعطاء موعد لوفد دبلوماسي تركي يُعنى بالشأن الإغاثي، كان يرغب في لقاء دريان. وكان الوفد قد زار عدداً من المرجعيات السياسية والروحية، في مقدّمها البطريرك الماروني بشارة الراعي، علماً أنّ غايته من الزيارة

كانت مرتبطة أساساً بملفات إغاثية، أكثر منها سياسية.

ولا يبدو أنّ قرار دريان إبقاء أبواب دار الفتوى موصدة أمام أنقرة حديث العهد. فمفتي الجمهورية يزور تركيا دورياً، لكونه يمتلك منزلاً فيها، إلا أنّه لم يسبق له أن زار أياً من المرجعيات السياسية التركية، كما لم يسبق للسلطات التركية أن أعدّت له مراسم استقبال رسمية.

(الأخبار)

تقرير

«ما خلّونا» يعود إلى القوات: خطّة صدّي للخروج من الطاقة

رلى إبراهيم

غداة كل خسارة سياسية أو كل صراع عوني - قواتي، كان رئيس حزب القوات اللبنانية سمير جعجع يذكّر التيار الوطني الحر، رئيساً ووزراء ونواباً وكوادر، بشعار «ما خلّونا»، ليحسم الخلاف لمصلحته. كان ذلك سلاحه السياسي الأبرز في مواجهة التيار طوال نحو عشرة أعوام، إلى جانب تحميله التيار وزر معظم مصائب الدولة، على خلفية تحالفه مع حزب الله.

اليوم، بات التيار خارج السلطة ولا يشغل أي حقيبة وزارية، فيما لـ«القوات» أربعة وزراء في حقائب أساسية، في حكومة يشارك فيها أيضاً حزب الله. وليس ذلك فحسب، بل بعد مرور عام وثمانية أشهر على مشاركة القوات في الحكومة، وجدت نفسها أمام مأزق يبدو مقفلاً ومنعدم المخارج: وزير الخارجية يوسف رجي مُبعد وعاجز عن إثبات نفسه في وزارته، ووزير الطاقة جو صدي يقول عملياً إنه «بدو وما خلوه».

وبدريعة عدم تجاوب إدارات الدولة معه في دفع مستحقاتها لمؤسسة كهرباء لبنان، وتعذّر اعتماد تعرفة متحركة في المرحلة الراهنة، بدأ صدي يتحدث عن الاستقالة، بالتوازي مع مطالبة حزبه بتعديل وزاري. وهكذا يعود شعار «ما خلّونا» إلى الواجهة، لكن هذه المرة من داخل الفريق الحكومي، لتفسير العوائق التي يقول صدي إنها حالت دون تنفيذ خطته في وزارة الطاقة. بحسب مصادر في القوات، فإن الخيارات المطروحة أمام الحزب كلها مكلفة. فإذا حصل تعديل وزاري وانتقلت القوات إلى حقيبة أخرى، يمكن أن يُنظر إلى الخطوة بوصفها إقراراً بتعثر التجربة في وزارة الطاقة. وإذا بقي صدي في منصبه، فإن استمرار المراوحة لأشهر إضافية من دون تحقيق زيادة ملموسة في التغذية سيعني مزيداً من الاستنزاف السياسي. أما استقالة صدي، فستكون لها كلفتها أيضاً، أولاً لأنها ستُقرأ إقراراً بالعجز عن تحقيق الأهداف المعلنة، وثانياً وزرائها، في ظل عدم حماسة أطراف أخرى لمقايضة حقائبها بحقيبة الطاقة أو تحمّل إرثها بعد تجربة صدي.

خطة الخروج

وتقول مصادر القوات إن سمير جعجع نفسه مقتنع بأن الخسارة وقعت بالفعل، وإن ترك الوزارة في هذه المرحلة قد يكون وسيلة للحد من الخسائر المستقبلية. أما خطة الخروج، فتقوم على أن يعقد صدي مؤتمراً صحافياً يشرح فيه العوائق التي حالت دون تنفيذ خطته «الإصلاحية»، ويضع جانباً أساسياً من المسؤولية على الدولة وإداراتها، تمهيداً لتبرير انسحابه من الوزارة. وفي هذا السياق، سيستند صدي إلى ما جرى داخل مجلس الوزراء بشأن مستحقات مؤسسة كهرباء لبنان. ففي إحدى جلسات المجلس، طلب من وزير المال ياسين جابر الضغط على إدارات الدولة لتسديد المستحقات المتوجبة عليها للمؤسسة، والتي قُدّرت بنحو 250 مليون دولار. إلا أن جابر سخر من اختزال أزمة الكهرباء بهذا المبلغ، وأشار إلى عجز الخزينة عن تسديده ما لم تبادر وزارة الطاقة، بدورها، إلى تسديد السلف المستحقة عليها والمتراكمة منذ أعوام.

وسيكون ارتفاع أسعار النفط عالمياً مبرراً إضافياً يقدمه صدي لشرح استمرار أزمة التغذية والعتمة الشاملة، إلى جانب رفض رئيس الحكومة نواف سلام اقتراحه ربط التعرفة بكلفة النفط، خوفاً من تكرار تجربة «انتفاضة الواتساب». وبحسب المصادر، فإن عدم تنفيذ الحلول التي طرحها صدي سيشكّل أساساً لروايته أمام الرأي العام: الوزارة وضعت حلولاً، لكن الدولة لم تؤمّن شروط تنفيذها. ومن هنا، تأتي مصارحة اللبنانيين بالعوائق التي واجهته بوصفها الخطوة الأخيرة قبل الانسحاب من وزارة الطاقة.

> استقالة صدي إقرار بتعثر التجربة في وزارة الطاقة وبقاؤه من دون زيادة التغذية يعني مزيداً من الاستنزاف السياسي

التيار ينتظر لحظة الحساب

لكن الأمر لن يمرّ بسهولة. فالتيار الوطني الحر ينتظر هذه اللحظة منذ أعوام، ويستعد لردّ الكيل بمكيالين على تجربة القوات في وزارة الطاقة. وللمرة الأولى، يجد التيار نفسه في موقع يتيح له استخدام تجربة القوات في الوزارة لمواجهة الخطاب الذي طالما استخدمته معراب ضده: تحميل الوزير مسؤولية العجز، ثم الردّ عليه بالقول إن «ما خلّونا» هو التفسير الجاهز لكل إخفاق.

وقد أسهمت الحملة العونية على صدي وأدائه في الوزارة، وفق مصادر سياسية، في دفعه إلى التفكير في الخروج منها. فلو بقي ملف الكهرباء بعيداً من التجاذب السياسي، شأنه شأن ملفات الاتصالات والزراعة والصناعة، لكان بإمكان صدي الاستمرار في الوزارة أشهراً إضافية من دون التفكير في التنحي، ولكان الإعلام القواتي قادراً على بناء رواية سياسية تحوّل الفشل إلى إنجازات. إلا أن وجود التيار في موقع المعارضة، وخبرته الطويلة في وزارة الطاقة ومعرفته بتفاصيلها، جعلا مهمة القوات في هذه الحقيبة أكثر صعوبة، وحوّلا كل خطوة فيها إلى مادة للمقارنة والمساءلة.

والأبعد من الاستقالة نفسها، أن تجربة القوات في الطاقة ستبقى حاضرة في مواجهة الحزب لسنوات، بعدما كانت القوات قد حمّلت التيار، طوال نحو عقد، مسؤولية ما آلت إليه الكهرباء. واليوم، يجد جعجع نفسه أمام إعطاء براءة ذمة للتيار ومحو 10 أعوام من إلقاء اللوم في كل ما يحصل في هذا القطاع على العونيين.

وحتى محاولة صدي نقل النقاش إلى ملفات البواخر والفيول وفتحها قضائياً لم تنجح في إبعاد الأنظار عن أداء وزارة الطاقة الحالي. وها هو التيار، من موقع المعارضة، يستعيد الأدوات السياسية نفسها التي كانت معراب تستخدمها عندما كانت الأدوار معكوسة.

يبقى أن مقايضة القوات لحقيبة الطاقة بأخرى أو استقالة وزيرها ليست أمراً واقعاً. فتحقيق الرغبة القواتية سيدخل الحكومة في أزمة تعديل شامل مما يهدد وحدتها ويعزّز نظرية عجزها، فضلاً عن صعوبة إيجاد طرف مستعد لتسلم إرث فاشل إلا بثمن مرتفع، لا يمكن أن يكون أقل من تجريد القوات من وزارة الخارجية، الأمر الذي سيضاعف المشكلات بدل تصفيرها.

مقالة

عن انتخابات المجلس الوطني الفلسطيني

أليس فيكم رجل رشيد؟

أحمد عبد الهادي*

ليس الخلاف اليوم في الساحة الفلسطينية في لبنان على مبدأ تجديد المجلس الوطني الفلسطيني، ولا على ضرورة إعادة بناء مؤسساتنا الوطنية وتفعيلها. نحن قلنا ونكرّر أننا مع انتخابات حرة ونزيهة وشفافة، يختار فيها الشعب الفلسطيني ممثليه بإرادته الحرة، وإذا تعذّر إجراؤها لأسباب موضوعية وقاهرة، فليكن البديل توافقاً وطنياً على آلية تمثيل تشاركية يشترك في صياغتها الجميع ولا تستثني أحداً.

للأسف، فإن ما يجري اليوم يسير في الاتجاه المعاكس. فهناك إصرار على السير في مجمع انتخابي جرى تشكيله من دون توافق وطني شامل، ليقوم باختيار الأعضاء الثمانية عشر، وهم حصة اللاجئين الفلسطينيين في لبنان ضمن المجلس الوطني، وسط إصرار على تنفيذ الأمر في الرابع من تشرين الأول/أكتوبر 2026، وكان الاعتراضات التي صدرت عن قوى وفصائل وفعاليات فلسطينية لا وجود لها، أو أن الحوار لم يعد مطلوباً، وكأن من حق طرف واحد أن يحدّد الآلية، ويختار من يشارك فيها، ثم يُنتج في النهاية ممثلي اللاجئين الفلسطينيين في لبنان.

بأي حق يُفرض على اللاجئ الفلسطيني من يمثّله؟

المجلس الوطني ليس مجلساً لفصيل بعينه، وليس مؤسسة خاصة بطرف دون آخر. إنه، في الأصل، مجلس الشعب الفلسطيني في الوطن والشتات. والفلسطينيون في لبنان ليسوا جمهوراً مطلوباً منه أن يتلقّى أسماء ممثليه بعد اختيارهم، بل هم أصحاب حق أصيل في اختيار من يمثلهم.

لا أحد يطلب امتيازاً لأحد، ولا يطالب بإقصاء أحد كي يحل محلّه آخر. بل العكس تماماً هو المطلوب، فلا يتم إقصاء أحد، وأن يجلس الجميع ليتحاوروا فيما بينهم، ويكون هناك اتفاق على قواعد اللعبة قبل أن نختلف على نتائجها.

الإصرار على المضي في هذه الآلية، رغم الاعتراضات القائمة، ليس مسألة إجرائية بسيطة. إنه قرار ستكون له انعكاسات على مجمل العمل الفلسطيني في لبنان؛ إذ إن قطاعات من الشعب والقوى والفصائل ستعتبر نفسها مستبعدة من صناعة القرار، ما يضيف شرخاً جديداً إلى ساحة هي أحوج ما تكون اليوم إلى الوحدة والتماسك. والتحذير من هذه النتائج ليس تهديداً لأحد، بل دعوة إلى منع الوصول إليها.

المشكلة، أعمق من استحقاق انتخابي واحد، فما نشهده هو امتداد لنهج في إدارة ملفات الساحة الفلسطينية في لبنان، الذي يقوم على استخدام عناوين «الشرعية» و«الرسمية» باعتبارهما مبرراً لإدارة الشأن الفلسطيني بصورة أحادية ومتفرّدة وإقصائية.

وقد يكون مفيداً تذكير الجميع، بأنه ليس هناك من يستهدف منظمة التحرير الفلسطينية، ولا إلغاء أي مؤسسة أو إقصاء أي فصيل. المسألة مختلفة تماماً، حيث يطرح السؤال: هل تعني الشرعية احتكار القرار، وهل تعني الرسمية أن يصبح طرف واحد مخوّلاً بإدارة شؤون مئات آلاف اللاجئين الفلسطينيين في لبنان بمعزل عن بقية المكوّنات الفلسطينية؟

تجربة لبنان تعطي الجواب الواضح، بأنه لا يستطيع فصيل واحد، مهما كان موقعه، أن يدير وحده شؤون اللاجئين الفلسطينيين في لبنان، ويتابع قضاياهم السياسية والأمنية والاجتماعية والخدماتية، ويعالج مشكلات المخيمات، ثم يطلب من بقية المكوّنات أن تتعامل مع قراراته باعتبارها أمراً واقعاً.

هذه ليست قناعة فلسطينية لدى طرف واحد فقط، حيث أدرك الأشقاء في لبنان، عبر تجربتهم الطويلة مع واقعنا الفلسطيني، أن خصوصية ساحة لبنان تحتاج إلى مرجعية عمل مشتركة تجمع ولا تُقصي. ومن هنا جاءت المساعي التي رعاها رئيس مجلس النواب نبيه بري، لإنشاء «هيئة العمل الفلسطيني المشترك»، بهدف إيجاد إطار فلسطيني جامع يتابع القضايا الأمنية والمطلبية والاجتماعية للاجئين وينظّم الخلافات الفلسطينية.

وما هو مطروح، هدفه منع تحوّل الخلافات الفلسطينية إلى انقسام داخل المخيمات، وأن يوفّر مساحة للعمل المشترك في القضايا التي تخص الفلسطينيين في لبنان. وقد أكدت وثيقة الهيئة وممارستها مبدأ العمل المشترك والتوافق بين القوى الفلسطينية، وشهدت مراحل لاحقة مساعي لبنانية لإعادة تفعيلها عندما تم تعطيلها من هذا الفريق.

فإذا كان منطق الشراكة ضرورياً لإدارة شؤون المخيمات ومتابعة القضايا اليومية للاجئين، فكيف لا يكون ضرورياً عندما يتعلق الأمر باختيار ممثلي هؤلاء اللاجئين في أعلى مؤسسة تمثيلية فلسطينية؟

إنّ أخطر ما يمكن فعله اليوم هو تحويل انتخابات المجلس الوطني من فرصة لاستعادة الوحدة وإعادة بناء المؤسسات إلى مناسبة لإنتاج أزمة فلسطينية جديدة في لبنان. ولا يزال الوقت متاحاً. والتراجُع عن الخطأ ليس هزيمة، والحوار ليس تنازلاً، والتوافق ليس انتقاصاً من شرعية أحد.

لذلك، وقبل الوصول إلى الرابع من تشرين الأول، من الجيد مراجعة الحسابات والعودة عن سياسة فرض الأمر الواقع، ووقف المسار الأحادي، والجلوس فوراً إلى طاولة حوار وطني جاد ومسؤول، من أجل الاتفاق على آلية مشتركة تسمح بانتخابات مباشرة يختار فيها اللاجئون ممثليهم إذا كانت ممكنة، وإذا ثبت تعذّرها لأسباب موضوعية، فليكن هناك توافق بين الجميع على البديل وآلياته ومعاييره وضماناته.

نحن في حركة «حماس» مستعدون للحوار، وأيدينا ممدودة، ولا نطلب أن ينتصر طرف على طرف، بل أن ينتصر منطق الشراكة على الإقصاء، وأن تخرج الساحة الفلسطينية أكثر وحدة لا أكثر انقساماً.

أما الإصرار على القول: نحن نقرّر، ونحن نعيّن الآلية، ونحن نحدّد من يشارك، ثم على الجميع القبول بالنتيجة؛ فهذا طريق لا يخدم المجلس الوطني، ولا منظمة التحرير، ولا وحدة الساحة الفلسطينية، ولا الأمن والاستقرار في المخيمات وفي لبنان.

وأمام كل الدعوات إلى الحوار، وكل المخاطر المترتبة على استمرار هذا النهج، لا يبقى إلا أن نسأل: أليس فيكم رجل رشيد؟

* ممثل حركة حماس في لبنان

تقرير

توزيع الخسائر بلا معايير

ماهر سلامة

منذ بداية النقاش حول «قانون الفجوة المالية»، يجري التركيز على عدّة نقاط أساسية مثل كيف يمكن أن تُردّ الودائع؟ وهل هناك قدرة على ردْها في الجدول الزمني المُحدّد في القانون؟ بالإضافة إلى كلفة هذه العملية على الدولة ومصرف لبنان. غير أن هذا النقاش يغفل عن فكرة أساسية، وفق أي قواعد ستُوزَّع هذه الخسائر؟ لأن القانون، في نهاية المطاف هو آلية تُحدّد كيفية التعامل مع الفجوة. وإذا لم تكن قواعد التوزيع ومعاييرها واضحة ومذكورة بدقة وتراعي المعايير المالية العالمية، كما يطلب صندوق النقد الدولي، يبقى قانون «الفجوة» أو «الانتظام المالي» ناقصاً.

المعيار الدولي في هذا المجال واضح إلى حدّ يصعب الالتباس فيه. ففي ورقة نشرها مجلس الاستقرار المالي بعنوان «السمات الرئيسية لأنظمة التسوية الفعّالة للمؤسسات المالية»، تُحدّد قاعدة أساسية هي أنه يجب أن تُمارَس صلاحيات التسوية بما يحترم تراتبية الدائنين. أي إن هناك هَرماً قانونياً لتحمّل الخسائر، يبدأ عادةً بالمساهمين، ثم ينتقل إلى أدوات رأس المال والديون الثانوية، ثم إلى الديون الأعلى ضمن الهرم.

الورقة نفسها تكرّس مبدأً أكثر حساسية، وهو «لا دائن أسوأ حالاً من التصفية». أي إنه حتى لو استُخدمت أدوات استثنائية في إعادة الهيكلة، يجب أن يحصل الدائن، كحدّ أدنى، على ما كان سيحصل عليه لو جرت تصفية المصرف وفق قانون الإفلاس العادي. وإذا جرى تحميله خسارة أكبر، فله حق المطالبة بالتعويض. هذا المبدأ وُضع تحديداً لمنع إعادة توزيع الخسائر بطريقة استنسابية تحت عنوان «الاستقرار».

في الصيغة المطروحة من قانون الفجوة، لا توجد هرمية مُفصّلة ومُلزمة لتحمّل الخسائر، ولا نصّ قاطع يُلزم بشطب حقوق المساهمين بالكامل قبل المساس بأي دائن آخر على سبيل المثال. وليس هناك تحديد دقيق لتسلسل تحميل الخسائر بين أدوات رأس المال التنظيمي، والديون الثانوية، والديون العليا، والودائع غير المضمونة. ولا توجد آلية واضحة لضمان تطبيق مبدأ «لا دائن أسوأ حالاً من التصفية» مع مسار تعويض مُحدّد.

أي قانون يترك هامشاً واسعاً للسلطة التنفيذية أو للهيئات المعنية لتقدير «مَن يتحمّل ومتى»، يفتح الباب لإعادة توزيع الخسائر من دون معايير اقتصادية واجتماعية. وقد أثبتت التجارب الدولية أن الغموض في التراتبية هو المدخل الأول للطعون القضائية ولمخاطر التعويض، أي لتحويل جزء من الخسائر لاحقاً إلى الدولة والمجتمع. ففي أزمة قبرص عام 2013، جرى تحميل كبار المودعين في «Bank of Cyprus» و«Laiki Bank» خسائر كبيرة عبر تحويل جزء من ودائعهم إلى أسهم. ورغم أن العملية استندت إلى منطق الـ bail-in، تقدّم عدد كبير من المودعين بدعاوى أمام المحاكم القبرصية وكذلك أمام المحكمة العامة للاتحاد الأوروبي، بحجة انتهاك حقوق الملكية وسوء توزيع الأعباء.

المحاكم الأوروبية في النهاية رفضت الجزء الأكبر من الدعاوى، لكنّ المسار القضائي استمر سنوات، وخلق حالة عدم يقين قانوني طويلة. ما تثيره هذه المسألة، أن أي شعور بعدم اتّساق المعاملة أو تجاوز واضح للتراتبية يفتح الباب أمام موجة طعون واسعة ومُكلِفة سياسياً ومالياً.

وفي هذا السياق، تقدّم ورقة صندوق النقد الدولي الصادرة عام 2020 بعنوان «حجج تفضيل المودعين»، إطاراً بالغ الدلالة. فالورقة تؤكّد أن ترتيب الدائنين يجب أن يكون واضحاً ومكتوباً في القانون نفسه، وأن تكون المعاملة في حالتي التصفية وإعادة الهيكلة مُتّسقة، لأن أي اختلاف كبير في المعاملة يزيد من مخاطر الدعاوى القضائية ويهدّد الاستقرار القانوني للنظام بأكمله.

> **في الحالة اللبنانية يجري الحديث عن حماية صغار المودعين، لكن من دون بناء هرم قانوني واضح لتوزيع الخسائر**

وتشير الورقة إلى أن التفضيل القانوني لبعض الودائع أو لبعض فئات الدائنين ليس قراراً سياسياً طارئاً يُتخذ في لحظة الأزمة، بل بنية قانونية مُسبقة تحدّد سلفاً من يتحمّل الخسارة أولاً ومن يليه. أي إن حماية صغار المودعين، مثلاً، لا تكون عبر وعود عامة، بل عبر تعديل صريح في هرمية المطلوبات.

في الحالة اللبنانية، يجري الحديث عن حماية صغار المودعين، لكن من دون بناء هرم قانوني واضح يُلزم بشطب حقوق المساهمين وأدوات رأس المال التنظيمي والديون الثانوية بالكامل قبل أي مساس بفئات أخرى. فهل جرى، مثلاً، استنفاد فعلي لأدوات رأس المال؟ وهل حُدّد بوضوح ترتيب الديون بين ما هو ثانوي وما هو عادي؟ وهل هناك نص صريح يمنع القفز فوق فئة لم تُستنفد خسارتها بعد؟ غياب هذه التفاصيل يحوّل مبدأ العدالة في توزيع الخسائر إلى شعار شعبوي.

ثمة مسألة أخرى لا تقلّ خطورة، هي الاتساق بين التصفية وإعادة الهيكلة. في أدبيات المؤسسات المالية الدولية، يُعتبر هذا الاتساق شرطاً أساسياً لتفادي مخاطر الطعون. فإذا جرى في إعادة الهيكلة تحميل فئة من الدائنين خسارة أكبر مما كانت ستتحمّله في حال التصفية العادية، فإن ذلك يفتح الباب لمطالبات بالتعويض. وهذا تحديداً ما يحذّر منه مجلس الاستقرار المالي في ورقته المذكورة، لأن تحميل الخسارة بطريقة غير متّسقة قد يؤدي إلى نزاعات قانونية طويلة ومُكلِفة.

في قانون الفجوة المالية المطروح، لا نجد الإجابة الواضحة لاحتساب «ما كان سيحصل عليه الدائن في حال التصفية» ومقارنته بما يحصل عليه في إعادة الهيكلة. ولا نجد مساراً مؤسّسياً مستقلاً لتقدير هذه الفروقات. أي إن مبدأ «لا دائن أسوأ حالاً من التصفية» يبقى أقرب إلى مفهوم نظري منه إلى ضمانة قابلة للتطبيق.

المفارقة أن هذه الضمانة وُضعت أصلاً لحماية النظام من نفسه. لأنها تمنع السلطة، في لحظة الضغط السياسي، من تحميل الخسائر لفئة أضعف أو أقل قدرة على الدفاع عن نفسها. ومن دون هذه الضمانة، يصبح توزيع الخسائر ساحة تفاوض سياسي، لا تطبيقاً آلياً لقواعد مكتوبة. وفي لبنان قد تترجّح هذه الكفة لمصارف وأصحابها، بحيث يُصبح القانون مخرجاً لحماية هؤلاء بدلاً من أن يُشكّل حماية للفئات الأضعف. الأخطر أن الغموض في التراتبية لا يهدّد فقط العدالة في توزيع الخسائر، بل يهدّد الاستقرار المالي نفسه. لأن أي مستثمر أو مودع كبير أو حامل سندات سيأخذ في الحسبان احتمال إعادة توزيع الخسائر استنسابياً في المستقبل. وهذا يعني ارتفاع كلفة التمويل، أو إحجاماً عن ضخّ أموال جديدة في القطاع، أو طلب علاوة مخاطر إضافية في معدّلات الفائدة لتعويض عدم اليقين القانوني.

في الولايات المتحدة، حُسم الجدل منذ عقود عبر تكريس «تفضيل الودائع» في القانون الفدرالي، حيث أصبح المساهمون هم من يتحملون الخسائر أولاً، ثم الديون الثانوية (subordinate debt)، ثم الودائع، ثم سائر الديون غير المضمونة. لا يُترك الترتيب لاجتهاد لحظة الانهيار. وفي الإتحاد الأوروبي، بعد أزمة 2008، فُرضت هرمية صارمة عبر «توجيهات إنقاذ البنوك وحلّها» تبدأ بتحميل الخسائر للأسهم وأدوات رأس المال، ثم الديون الثانوية، ثم الديون العليا، مع تفضيل واضح لبعض فئات الودائع. هذه القواعد قد تكون قاسية على بعض المستثمرين، لكنها واضحة. ووضوح القاعدة هو ما يسمح بتسعير المخاطر مُسبقاً ويمنع إعادة توزيعها سياسياً بعد وقوع الأزمة. أمّا الغموض، فيحوّل الخسارة إلى ساحة تفاوض ويُبقي باب نقلها لاحقاً إلى الدولة مفتوحاً.

في الحالة اللبنانية، المشكلة ليست فقط في حجم الفجوة، بل في طبيعة النظام الذي أنتجها. وإذا كان الهدف هو إعادة بناء القطاع المصرفي، فلا يمكن القيام بذلك على أساس توزيع غير مُحدّد المعالم للخسائر. إعادة الهيكلة الحقيقية تبدأ بشطب صريح لرؤوس الأموال حيث يجب، وبترتيب قانوني لا لبس فيه لتحمّل الخسائر، وبضمانات واضحة تمنع تحميلها لفئات لم يحن دورها في الهرم.

من دون ذلك، يصبح قانون الفجوة المالية إطاراً فضفاضاً يشرعن توزيعاً مربحاً للخسائر، بدل أن يفرض توزيعاً عادلاً ومُسبق التحديد لها. والفرق بين الاثنين ليس تقنياً؛ إنه الفرق بين قانون يقيّد السلطة وقانون يوسّع هامشها.

في النهاية، جوهر المشكلة لا يقع في من يتحمّل الخسارة فحسب، بل وفق أي قواعد تُحمَّل. وإذا كانت المعايير الدولية واضحة في هذا المجال، فإن أي انحراف عنها أو أي غموض في ترجمتها إلى نص قانوني مُلزم، يبقى نقطة ضعف بنيوية في أي محاولة لإعادة بناء الثقة. وقانون الفجوة المالية، بصيغته الحالية، لا يقدّم هذه القواعد بوضوح كافٍ.

(هيلم الموسوي)

◄ إعلانات رسمية ►

إعلان

عن إجراء مُباراة لملء بعض الوظائف الشاغرة والتعاقد على بعض المهام لدى هيئة إدارة السير والآليات والمركبات. يُجري مجلس الخدمة المدنية اعتباراً من يوم السبت في 2026/11/21، مُباراة لملء بعض الوظائف الشاغرة والتعاقد على بعض المهام لدى هيئة إدارة السير والآليات والمركبات.

يُمكن الاطلاع على شُروط المُباراة وبرنامجها في مجلس الخدمة المدنية وعلى موقعه الإلكتروني الرسمي www.csb.gov.lb، وتُقدّم الطلبات في المجلس في مهلة أقصاها يوم الإثنين في 2026/10/19.

وتُعلن النتائج على الموقع الإلكتروني الرسمي للمجلس، وعلى لوحة الإعلانات المخصصة لذلك في مدخله وذلك في مهلة أقصاها يوم الجمعة في 2027/2/26.

بيروت في: 2026/9/18
رئيس مجلس الخدمة المدنية
نسرين مشموشي
التكليف 194

فقرة حُكمية

صادر عن القاضي المُنفرد المدني في صيدا الناظر في قضايا الإيجارات/ الرئيسة ندى بو خليل.

تُبلغ إلى المُدعى عليهم تريز حداد وزلفا حداد وعبلة حداد ووالدا حداد وحنا حداد مجهولو محل الإقامة.

بتاريخ 2026/6/4 صدر حُكم في الدعوى رقم 2016/341 مدور 2022/67 المُقامة من السيد مأمون محي الدين سليم حمود وبرقم قرار 2026/52 قضى بإسقاط المُدعى عليهم: تراز و زلفا وحنا ووالدا وعبلة حداد من حقهم في التمديد القانوني لعلة الحرث وإلزامهم بإخلاء العقار رقم 1445/1 من منطقة الدكرمان وتسليمه للمُدعي: مأمون محي الدين سليم حمود شاغراً من أي شاغل فوراً ودون أية مُهلة وذلك تحت طائلة غرامة إكراهية وقدرها /100/ دولار أميركي عداً ونقداً عن كُل يوم تاخير في الإخلاء سنداً لنص المادة /569/ أ.م.م. تسري المُهل القانونية ابتداءً من اليوم الذي يلي النشر مباشرة.

رئيس القلم
طارق عويدات

تبليغ إنذار

صادر عن دائرة تنفيذ زحلة/الرئيسة ديزي قاصوف.

إلى: مهيبة جرجس زرزور المجهولة محل الإقامة.

تُنفذ سوزان إبراهيم الملحلاني ضدك بالمُعاملة التنفيذية رقم 2026/180 حُكم محكمة الدرجة الأولى في البقاع الغُرفة الأولى أساس 2006/452 قرار رقم 2006/163 تاريخ 2006/12/14 القاضي بإعلان عدم قابلية العقار رقم /454/قب الياس للقسمة العينية بين الشريكتين فيه وإزالة الشيوع في العقار المذكور عن طريق بيعه بالمزاد العلني بين العُموم بالثمن الوارد في تقرير الخبير.

وعليه تدعو هذه الدائرة المُنفذ عليها أو من يُمثلها قانوناً للحُضور لتبلغ الإنذار وطلب التجديد وطلب التنفيذ ومُرفقاته من المُستندات علماً بأن التبليغ يتم بانقضاء مُهلة عشرين يوماً من نشر هذا الإعلان ويُصار بعد انقضاء هذه المُهلة ومُهلة الإنذار البالغة خمسة أيام إلى مُتابعة التنفيذ بحقها أصولاً وإذا لم تتخذ محل إقامة ضمن نطاق هذه الدائرة فيتم إبلاغها جميع الأوراق في قلم المحكمة عملاً بالمواد: /402/ و/449/ و/837/ أصول مدنية.

مأمور تنفيذ زحلة
محمد أبو حمدان

شي يوجه العلاقات الصينية-الأمريكية نحو الاستقرار

في الصورة المُلتقطة يوم 15 مايو 2026، الرئيس الصيني شي جين بينغ يرحب بالرئيس الأمريكي دونالد ترامب فور وصوله إلى تشونغنانهاي في بكين، عاصمة الصين.(شينخوا)

في الصورة المُلتقطة يوم 9 أبريل 2017، الرئيس الصيني شي جين بينغ وعقيلته بنغ لي يوان والرئيس الأمريكي دونالد ترامب والسيدة الأولى ميلانيا ترامب يستمعون إلى خليدي ترامب وهما يغنيان أغنية من الأب الصيني في متنجع مارالاغو بولاية فلوريدا الأمريكية. (شينخوا)

في الصورة المُلتقطة جوا يوم 26 سبتمبر 2023، مصنع ((تسلا)) العملاق في منطقة لينغانغ الجديدة التابعة لمنطقة التجارة الحرة التجريبية بمدينة شانغهاي شرقي الصين. (شينخوا)

في الصورة المُلتقطة في الأول من يوليو 2026 ، روبوت شخرتج مدعوم بالذكاء الاصطناعي من إنتاج شركة ((سنس روبوت)) يلعب مباراة مع أحد الزوار في منطقة بكين إي-تاون بالعاصمة الصينية بكين.(شينخوا)

في الصورة المُلتقطة يوم 21 أبريل 2024، طالبة صينية وطالبة أمريكية في صورة تذكارية في حديقة حيوان شيجيانشوانغ في شيجيانشوانغ، مقاطعة خبي شمالي الصين. (شينخوا)

في الصورة المُلتقطة يوم 24 أغسطس 2026، روبوتان ساكيلسكي (يمين) يشم رائحة شتلة بعد زراعتها بالاشتراك مع بن يوي تشن في منطقة ماووسو الرملية بمنطقة منغوليا الداخلية ذاتية الحكم شمالي الصين.(شينخوا)

يكين ٢١ سبتمبر ٢٠٢٦ (شينخوا) من المقرر أن يتوجه الرئيس الصيني شي جين بينغ إلى واشنطن للقيام بزيارة دولة وعقد اجتماع مهم مع الرئيس الأمريكي دونالد ترامب.

ومع هذه الزيارة المرتقبة، من المتوقع أن يستكمل الرئيسان الزيارات المتبادلة في غضون شهور. وستكون هذه الرحلة هي ثاني زيارة دولة يقوم بها شي إلى الولايات المتحدة، وذلك عقب زيارته الأولى في عام ٢٠١٥.

وبعد مرور أكثر من عقد من الزمن، سلكت أهم علاقة ثنائية في العالم مسارا وعرا. كيفية إدارة بكين وواشنطن للعلاقات وإيجاد مساحة للعمل معا، يعد أمرا بالغ الأهمية بشكل متزايد للبلدين وللعالم أجمع.

رؤية جديدة

وفي مايو، حيث قام شي باستضافة ترامب في بكين، استهل شي محادثاتهما بثلاثة أسئلة.

"هل تستطيع الصين والولايات المتحدة تخطي فخ ثوسيديديس وخلق نموذج جديد للعلاقات بين الدول الكبرى؟ هل يمكننا مواجهة التحديات العالمية معا وتوفير قدر أكبر من الاستقرار للعالم؟ هل يمكننا بناء مستقبل مشرق معا للعلاقات الثنائية بما يحقق مصلحة رفاهية الشعبين ومستقبل البشرية؟"

وقد أثيرت هذه التساؤلات على خلفية سنوات من الاضطرابات في العلاقات الثنائية، والتي تراوحت بين النزاعات التجارية ووصولا إلى القيود التكنولوجية. وشدد شي مرارا على ضرورة إيجاد طريقة صحيحة حتى تستطيع أكبر قوتين في العالم العيش معا.

وقد منحت قمة بكين زخما متجددا لهذه الجهود، فقد اتفق شي وترامب على رؤية جديدة لبناء علاقات صينية أمريكية بناءة قائمة على الاستقرار الاستراتيجي خلال السنوات الثلاث القادمة وما بعدها.

وقال دي وي، مدير مركز الدراسات الأمنية والإستراتيجية الدولية بجامعة تسينغهوا، إن "هذه هي المرة الأولى منذ أكثر من عقد التي تتوصل فيها الصين والولايات المتحدة إلى توافق بشأن كيفية تحديد طبيعة العلاقة التي يعترف بها قادة الجانبين بشكل عام."

ومنذ فترة، مضت العلاقات الصينية-الأمريكية قدما على المسار الذي رسمه الزعيمان. وقال وزير الخارجية الصيني وانغ يي يوم الخميس خلال مكالمة هاتفية أجراها مع وزير الخارجية الأمريكي ماركو روبيو تحضيرا للقمة المرتقبة، إن "دبلوماسية رئيس الدولة هي الركيزة الأساسية للعلاقات الصينية-الأمريكية."

ومنذ إعادة انتخاب ترامب، حافظ شي على التواصل معه عبر وسائل مختلفة، مثل اللقاءات المباشرة والمكالمات الهاتفية، وأحيانا بشكل غير رسمي.

وخلال الزيارة التي قام بها في شهر مايو، قام شي بدعوة ترامب إلى تشونغنانهاي، مجمع القيادة بوسط بكين، لعقد اجتماع خاص، وهي دعوة لا يحظى بها سوى عدد قليل من القادة الأجانب.

وتجول شي وترامب في الحديقة، حيث تبادلا أطراف الحديث وتوقفا من حين لآخر لتأمل الأشجار القديمة الشاهقة وأزهار الورد الصيني المتفتحة بالكامل.

وقال شي لاحقا عندما جلس الزعيمان لإجراء محادثة أثناء احتساء الشاي معا «بينما يأمل الرئيس ترامب في جعل أمريكا عظيمة مرة أخرى، فإنني أكرس نفسي لقيادة الشعب الصيني نحو تجديد الشباب الوطني." وحث الجانبين على التمسك بالاتجاه الصحيح، وتجنب الاضطرابات، وتعزيز التنمية المطردة للعلاقات الثنائية.

وأصبحت مثل هذه اللحظات بعيدا عن طاولة الاجتماعات الرسمية مميزة بارزة للقاءات شي مع ترامب، مما يوفر متاخا أكثر وداً للتعرف على بلدي ووجهات نظر كل منهما.

وتعود التفاعلات المماثلة إلى أول اجتماع عقده شي مع ترامب في عام ٢٠١٧، ففي مارالاغو، المنتجع الخاص بـ ترامب في فلوريدا، أهدى له شي قطعة من الخط الصيني تحمل مقولة قديمة: "برج من تسعة طوابق يُبنى من كومة ركام، ورحلة الألف ميل تبدأ بخطوة واحدة."

وحملت الرسالة استعارة للعلاقة التي يأمل شي أن يتمكن البلدان من بنائها. فقد أخبر ترامب بأن الزعيمين يستطيعان حشد كافة الأطراف التي تشاطرهما النوايا الحسنة والحماس في البلدين لدفع العلاقات الصينية-الأمريكية قدما، وبناء صرح العلاقات طابقا تلو الآخر، مما يجعلها أقوى وأعلى وأكثر مجدا.

مرساة الاستقرار

وقال شي إلى ترامب في بوسان بكوريا الجنوبية في عام ٢٠٢٥، إن العلاقات الاقتصادية والتجارية ينبغي أن تخدم كـ«مرساة الاستقرار» وقوة دافعة للعلاقات الصينية-الأمريكية، بدلا من أن تتحول إلى حجر عثرة أو نقطة احتكاك، وكثيرا ما شبه شي العلاقات الصينية-الأمريكية بسفينة عملاقة، والتي تعد مرساة الاستقرار فيها أمرا بالغ الأهمية لبقائها على المسار الصحيح عبر المياه الهائجة.

وعقب زيادة التعريفات الجمركية الأمريكية في عام ٢٠٢٥، ردت بكين بإجراءات مضادة حازمة مع الاستمرار في المفاوضات مع واشنطن في محاولة لإدارة خلافاتهما. ويحلول الوقت الذي التقى فيه شي وترامب في بكين، توصلت الفرق الاقتصادية والتجارية من البلدين إلى «نتائج متوازنة وإيجابية بشكل عام."

في الصورة المُلتقطة يوم 15 مايو 2026، الرئيس الصيني شي جين بينغ والرئيس الأمريكي دونالد ترامب يعقدان اجتماعا خاصا في تشونغنانهاي في بكين، عاصمة الصين. (شينخوا)

واستمر الحوار منذ ذلك الحين، حيث اختتمت أحدث جولة من محادثاتهما، والتي وصفت بأنها صريحة ومعمقة وبناءة، في نيويورك يوم الأحد.

وأكد شي مرارا، سواء خلال التبادلات التي أجراها مع ترامب أو على الساحة الدولية، أنه لا يوجد فائز في حرب تجارية. وقال في قمة بريكس التي اختتمت مؤخرا في نيودلهي، إن «الحقائق ستثبت أن فك الارتباط وقطع سلاسل الإمداد لن يعوقا مسار تنميتنا، وأن تبني سياسة «فناء صغير وسياج مرتفع» لن يؤدي إلا إلى الإنغلاق على الذات وتقسيم العالم."

وكانت هذه الرسالة أيضا في صميم تواصل شي مع مجتمع الأعمال الأمريكي. ففي مارس ٢٠٢٤، التقى شي ممثلي الأوساط التجارية والإستراتيجية والأكاديمية في الولايات المتحدة في بكين، وأخبر الحاضرين بأن نجاح كل من الصين والولايات المتحدة يمثل فرصة للطرف الآخر.

وخلال الزيارة التي قام بها في مايو، جلس شي مع ترامب في قاعة الشعب الكبرى في بكين إلى جانب أكثر من ١٢ مسؤولا تنفيذيا من أبرز الشركات الأمريكية، من بينها شركات ((أبل)) و((إنفيديا)) و((تيسلا)) و((بوينغ)).

وقدم ترامب قادة قطاع الأعمال لـ شي فردا فردا، مما سلط الضوء على الأهمية الكبيرة التي يوليها لهذا الوفد.

وقال روبرت لورنس كون، الباحث الأمريكي والمراقب المخضرم في الشأن الصيني « كل جانب، الولايات المتحدة والصين، لديه مصلحة كبيرة في تحقيق استقرار إستراتيجي بناء."

وأضاف أنه بداية من الذكاء الاصطناعي والتخفيف من آثار تغير المناخ وحتى الصحة العامة ومكافحة المخدرات، هناك الكثير من القضايا التي تشارك فيها كل من الصين والولايات المتحدة.

وقال كون إنه بدلا من أن نتوقع أن تتعاون واشنطن وبكين بشكل مثالي فجأة، يجب أن يكون الهدف الأكثر إلحاحا هو منع النزاعات المتعلقة بالتعريفات الجمركية، والمعادن الحيوية، وغيرها من القضايا التي قد تؤدي إلى مزيد من التصعيد.

جسور الصداقة عبر المحيط الهادئ

وقال شي إن «الصداقة، التي تستمد من التواصل الوثيق بين الشعوب، تُمثل مفتاح العلاقات السليمة بين الدول». وبالنسبة له، فإن شعبي البلدين هما من وضعا أساس العلاقات الصينية-الأمريكية.

وعقب الإعلان الرسمي عن زيارة شي إلى الولايات المتحدة والذي صدر اليوم (الاثنين)، تم نشر رده الأخير على طلاب الجامعات الأمريكية. وفي رسالته، شجعهم شي على تعزيز التفاهم المتبادل والتقارب بشكل أكبر بين شعبي البلدين، وتعزيز التنمية المطردة والمستدامة للعلاقات الثنائية.

وعندما كانت العلاقات الصينية-الأمريكية في أدنى مستوياتها، وجه شي نظره نحو المستقبل، متمثلا في الشباب الذين يؤمن شي بأنهم يحملون مستقبل هذه العلاقة وأملها.

وخلال الزيارة التي قام بها إلى سان فرانسيسكو عام ٢٠٢٣ لحضور اجتماع قادة آبيك، أعلن شي عن مبادرة لدعوة ٥٠ ألف شاب أمريكي إلى الصين للمشاركة في برامج التبادل والدراسة على مدار السنوات الخمس المقبلة.

ويحلول شهر مايو من هذا العام، تحقق هذا الهدف قبل موعده بعامين ونصف.

وكتب العديد من المشاركين إلى شي، معربين عن شكرهم له على الفرصة التي منحهم إياها لرؤية الصين بأنفسهم وبناء علاقات صداقة مع نظرائهم الصينيين. وبدوره، شجع شي الشباب من البلدين على أن يصبحوا «سفراء للصداقة» يدون الجسور عبر المحيط الهادئ.

ووجد استطلاع صيفي أجراه معهد ريغان لعام ٢٠٢٦ أن الشباب الأمريكيين كانوا أقل ميلا بشكل ملحوظ لاعتبار الصين تهديدا رئيسيا للولايات المتحدة.

وهند هذا التركيز على الروابط الشعبية إلى ما هو أبعد من جيل الشباب. فعلى مدى عقود، ظل شي على تواصل مع أصدقائه القدامى في ولاية آيوا، الذين التقى بهم لأول مرة خلال رحلته الأولى إلى الولايات المتحدة في عام ١٩٨٥، كما تواصل مع قدامى المحاربين في الحرب العالمية الثانية من مجموعة «النمور الطائرة»، مستذكرا الروابط التي جمعت بين الشعبين خلال تلك الفترة.

وقال في ذات مرة، «يجب أن نبني المزيد من الجسور وفهم المزيد من الطرق للتبادلات الشعبية. ويجب علينا ألا نقيم حواجز أو نخلق تأثيرا مثبطا."

وظل زيارة شي للولايات المتحدة، انتشرت قصة أخرى عن الصداقة عبر المحيط الهادئ على نطاق واسع عبر الإنترنت.

وفي عام ١٩٩٩، تبرع المعلم الأمريكي رونالد ساكولسكي بمبلغ ٥٠٠٠ دولار أمريكي لدعم جهود السيدة الصينية بن يوي تشن في التشجير لمكافحة التصحر في منطقة منغوليا الداخلية بشمال الصين. وبهذه الأموال، واصلت بن زراعة غابة تضم أكثر من ٥٠ ألف شجرة.

وعندما التقى ساكولسكي وبن مجددا في الصين في أغسطس، سُئل عن الرسالة التي يرغب في حملها معه إلى الولايات المتحدة، فكانت إجابته «جسر».

وأعرب عن إيمانه بأن الاجتماع المرتقب بين الرئيس شي والرئيس ترامب يمكن أن يساعد في بناء ذلك الجسر.

وقال ساكولسكي إن «الصين مستعدة لإعادة بناء الجسر. فهل أمريكا مستعدة؟ أعتقد ذلك."

على الغلاف

تراجع يحتفي بـ«لقاء» مع الإيرانيين
الأنظار إلى نيويورك: نحو خرق في الجدار؟

طهران - **محمد خواجوئي**

في خضمّ استمرار معركة الاستنزاف بين إيران والولايات المتحدة، جاء إعلان الرئيس الأميركي، دونالد ترامب، عقد «لقاء مثمر» دام ثلاث ساعات بين مسؤولين أميركيين منهم مبعوثه إلى الشرق الأوسط ستيف ويتكوف، وصهره جاريد كوشنير، وبين أعضاء في الوفد الإيراني المشارك في اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك، أمس، ليمثّل نوعاً من المفاجأة. إذ إن هذا الإعلان يبدو مخالفاً لسياق الأحداث في الأسابيع الأخيرة، ولا سيما التصعيد العسكري، وفرض عقوبات اقتصادية أكثر شدّة على إيران، واندلاع الحرب بين صنعاء والرياض.

وفيما لم يصدر عن الوفد الإيراني الذي يتقدّمه الرئيس مسعود بزشكيان، ويضمّ في عضويته وزير الخارجية عباس عراقجي، ومسؤولين آخرين، أيّ تعليق على تصريحات ترامب، أفرط الأخير في الكلام التفاؤلي الذي سبق أن أدلى بمثله مراراً على مدى أشهر الحرب، ليتضح لاحقاً أن المسألة أكثر تعقيداً بكثير ممّا يبدو، وتدخل فيها عوامل متعدّدة، منها الانتخابات في كلّ من الولايات المتحدة وإسرائيل، والتأثير الإسرائيلي على القرارات الأميركية، وغير ذلك. وقال الرئيس الأميركي، مساء أمس، إن ويتكوف وكوشنير كانا حاضرين في الاجتماع - ممّا قد يوحي بأنهما لم يكونا الوحيدين -، مضيفاً أن اجتماعاً آخر بين الجانبَين سيُعقد قريباً، متوقّعاً التوصّل إلى تسوية مع طهران. بدورها، نقلت شبكةُ «سي بي إس» عن ويتكوف القول إن الاجتماع مع الإيرانيين سار على ما يرام، وإنه «يشعر بحالة جيدة جداً الآن».

ومع انعقاد الدورة الـ81 للجمعية العامة، كان أبدى ترامب استعداده للقاء بزشكيان، على هامش اجتماعات الجمعية. لكن مصدراً دبلوماسياً في طهران كشف، لـ«الأخبار»، أن «مثل هذا البرنامج ليس مدرجاً على جدول أعمال الوفد الإيراني حتى هذه اللحظة». وأضاف المصدر أن «إيران لطالما رحّبت بالحوار والدبلوماسية لإنهاء حال الحرب، لكنها لن تنخرط في لعبة الدبلوماسية الاستعراضية التي يسعى إليها ترامب، والتي لن تُفضي إلى أي نتائج ملموسة».

وفيما من المقرّر أن يلقي بزشكيان، كلمته أمام الجمعية، مساء اليوم (بتوقيت نيويورك)، يأتي حضوره هذا المحفل للعام الثالث على التوالي، في وقت تعرّضت فيه بلاده لعدوان عسكري من قبل الولايات المتحدة وإسرائيل للمرّة الثانية خلال العامَين الأخيرين. وعليه، فإن منصّة الأمم المتحدة تمثّل فرصة لإيران لتفنيد الرواية الأميركية حول الحرب. فبينما تسعى واشنطن لتصوير طهران كـ«مفتعلة للأزمة» التي تهدّد الاقتصاد العالمي بذريعة إغلاق مضيق هرمز، ترى الجمهورية الإسلامية نفسها ضحية لعدوان خارجي، وتعتبر إجراءاتها الراهنة ممارسةً لحقّ الدفاع عن النفس في مواجهة الحرب والحصار البحري، وعاملاً ردعياً لمنع تكرار أيّ اعتداءات ضدّها.

وبناءً على ذلك، يبدو أن خطاب الرئيس الإيراني سيجمع بين إظهار استعداد بلاده للدفاع عن نفسها في مواجهة الضغوط والاعتداءات، وبين جاهزيتها للانخراط في المفاوضات، التي تحرص على ألّا تُفسَر على أنها تراجع أو انكسار. ولذا، ستتمسّك إيران بربط إنهاء الحرب بشروط واضحة ومحدّدة، كوقف الهجمات، وفكّ الحصار، والإفراج عن الأصول المجمّدة، وضمان تنفيذ أيّ اتفاق محتمل؛ وهي المطالب نفسها التي نقلتها سابقاً كركيزة أساسية لموقفها، إلى الجانب الأميركي. وفي الإطار ذاته، أكد رئيس البرلمان الإيراني ورئيس فريق التفاوض، محمد باقر قاليباف، أن «المفاوضات هي أيضاً ساحة معركة. فالدبلوماسية ليست استسلاماً، بل هي عملية تحويل قوة الميدان إلى مكاسب سياسية».

وبمعزل عن منبر الأمم المتحدة، يسعى الرئيس الإيراني، ووزير خارجيته، عباس عراقجي، عبر مشاوراتهما على هامش أعمال الجمعية، مع قادة الدول الأخرى ومسؤوليها، إلى إحباط مساعي الولايات المتحدة الرامية إلى بلورة إجماع دولي ضدّ إيران -وهو ما يساوق جهود الأخيرة في إطار المحافل المتعدّدة الأطراف، وعلى رأسها «منظمة شنغهاي للتعاون» ومجموعة «بريكس»-. وفي هذا الصدد، أوردت وكالة الأنباء الرسمية الإيرانية (إرنا)، في تقرير، أنه «لا يُتوقّع أن تُمهّد زيارة برشكيان وعراقجي إلى نيويورك لاتفاق شامل يُنهي العدوان العسكري الأميركي - الإسرائيلي على إيران، غير أنها قد تشكّل منطلقاً جديداً لمسار دبلوماسي يرمي إلى وضع نهاية حاسمة ودائمة للحرب في المنطقة؛ وإن كان هذا الأمر يظلّ مرهوناً، قبل أيّ شيء، بمدى وجود إرادة لدى الجانب الأميركي للقبول بالحلول الدبلوماسية والسلمية».

وتأتي مشاركة الوفد الإيراني في اجتماعات الأمم المتحدة في ظلّ قلقٍ متزايد لدى «المجتمع الدولي» من التبعات الاقتصادية المترتّبة على حال انعدام الأمن في مضيق هرمز، والناجمة عن العدوان العسكري الأميركي على إيران. وانطلاقاً من ذلك وغيره من التداعيات، تشدّد دول المنطقة، ومن بينها قطر وباكستان، باعتبارهما الوسيطَين الرئيسَين في المحادثات الإيرانية - الأميركية، على ضرورة مواصلة المشاورات لإنهاء الحرب والعودة إلى مسار الدبلوماسية، فيما يفتح الحضور المتزامن لقادة العديد من الدول ووزراء خارجيتها، في نيويورك، المجال أمام إجراء مشاورات غير رسمية في هذا الصدد.

وفي السياق، يبدو الحدث الدبلوماسي الأبرز، في الأيام المقبلة، اللقاء المرتقب بين الرئيس الصيني شي جين بينغ، وترامب، والمقرّر عقده غداً، وفقاً للبرنامج المعلن. وفي ظلّ ما يبدو أن الولايات المتحدة، وترامب تحديداً، يقفان أمامه قبيل انتخابات التجديد النصفي لـ«الكونغرس» في تشرين الثاني المقبل، وهو الاختيار بين ثلاثة: العودة إلى شنّ حرب شاملة وواسعة النطاق ضدّ إيران، أو استمرار حال الاستنزاف الراهنة، أو قبول تسوية دبلوماسية، فإن فحوى هذا اللقاء قد تمثّل عنصراً محورياً في توجيه قرارات ترامب المقبلة.

عراقجي لدى وصوله إلى مقر الأمم المتحدة في نيويورك (أ ف ب)

تسعى طهران إلى إحباط مساعي واشنطن لبلورة إجماع دولي ضدّها

«مجلس الخبراء»: دعم المقاومة سياسة استراتيجية

شدّد «مجلس خبراء القيادة» في إيران على أن دعم المقاومة و«حزب الله» في لبنان و«أنصار الله» في اليمن يمثّل «سياسة استراتيجية يجب عدم إغفالها». معتبراً أنه «لا سبيل لمواجهة العدو سوى المقاومة»، وأن «طرح موضوعات من قبيل الاستفتاء والسلام من شأنه إرباك الرأي العام». وجاء هذا الموقف ضمن خطاب أوسع للمجلس دعا فيه إلى «تعزيز التماسك الداخلي»، مؤكّداً أن «أحضان الوطن مفتوحة لجميع أبناء إيران»، ومحذّراً من أن أيّ خطاب يثير الفرقة في ظروف الحرب «يُعدّ جريمة». وفي الشأن الداخلي، حثّ المجلس المسؤولين على «بذل أقصى الجهود للحدّ من المشكلات المعيشية والحفاظ على قيمة العملة الوطنية»، رابطاً بين مواجهة الضغوط والحفاظ على الوحدة الداخلية. وفي موازاة ذلك، وجّه قائد الثورة الإسلامية، آية الله مجتبى خامنئي، رسالة إلى قائد القوة الجوفضائية في «الحرس الثوري»، العميد مجيد موسوي، أثنى فيها على ما وصفه بـ«جهاده وجهاد رفاقه». وطلب مواصلة الجهود المتعلّقة بـ«سلسلة الإمداد ورفع تقاريرها إليه بصورة منتظمة». مشدّداً على أن الحفاظ على حياة موسوي وحياة جميع رفاقه «طلب مؤكّد» منه. وكان خامنئي وجّه، بمناسبة بدء العام الدراسي، رسالة إلى المدارس والجامعات، اعتبر فيها أن القوة المنبثقة من العلم، إذا اقترنت بالتقوى والأخلاق، تشكّل «درعاً فولاذياً وسيفاً حاداً» في مواجهة المعتدين. ووضع رسالته في سياق مواجهة ما وصفه بـ«وحشية النظام الاستكباري»، ولا سيما الحكومة الأميركية و«النظام الصهيوني الزائف».

(الأخبار)

العراق
خطّة الزيدي المُحدّثة تنفّس الضغط: ترحيل ملف السلاح إلى 2027

بغداد - **فقار فاضل**

دخل ملفّ سلاح فصائل المقاومة العراقية مرحلة جديدة، مع إعلان رئيس الوزراء، علي الزيدي، من الولايات المتحدة، جدولاً زمنياً مختلفاً لـ«حصر السلاح في يد الدولة»، يبدأ بمهلة 90 يوماً، قبل الانتقال إلى إجراءات التسليم تدريجياً، والتي يُفترض أن تكتمل في 30 حزيران 2027. ويُبطِل هذا الإعلان، الذي جاء بالتزامن مع زيارة الزيدي إلى نيويورك للمشاركة في اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة، موعد الـ30 من أيلول الحالي - الذي كان تمّ تحديده لإنهاء مهمّة «التحالف الدولي» وحلّ ملفّ السلاح في الوقت نفسه -، وسيكون من شأنه تنفيس جزء من الضغوط الداخلية التي كادت أن تؤدي إلى أزمة. وقال الزيدي، في مقابلة مع صحيفة «نيويورك تايمز»، إن «خطة نزع السلاح ليست أمراً اختيارياً، بل ضرورة»، موضحاً أن «الفصائل ستدخل أولاً فترة 90 يوماً تمتنع خلالها عن تنفيذ الهجمات، مقابل ضمانات بعدم تعرّضها لهجمات أميركية، قبل بدء المرحلة التنفيذية لتسليم السلاح».

غير أن إعلان جدول زمني جديد، لا يعني وجود اتفاق عراقي داخلي مكتمل، إذ تحدّثت مصادر عراقية عن تفاهمات جرت داخل «الإطار التنسيقي» قبيل سفر الزيدي، تقضي بترحيل التنفيذ الفعلي إلى العام المقبل، مع بحث إنشاء مديرية داخل «هيئة الحشد الشعبي» تتولّى تسلّم السلاح، وجرده، وتحديد أماكن خزنه، وآليات استخدامه. وبحسب المصادر، فإن «العقدة لا تتعلّق فقط بمبدأ حصر السلاح، بل بالجهة التي ستدير الأسلحة بعد تسليمها، إذ تتمسّك الفصائل بصيغة تُبقيها ضمن مؤسّسات الحشد، فيما تريد واشنطن احتكار الدولة الفعلي لقرار استخدام القوة». وكانت أعلنت جماعة «أصحاب الكهف»، التي تُعدّ من تشكيلات «المقاومة الإسلامية في العراق»، أن «تنظيم السلاح يجب أن يسبقه انسحاب جميع القوات الأجنبية من الأراضي العراقية، بما فيها القوات الأميركية والتركية وقوات التحالف، وهو ما يؤكد أن جزءاً من الفصائل لا يزال يربط السلاح بالوجود العسكري الأجنبي، وأيضاً بمفهوم السيادة وبطبيعة العلاقة مع الولايات المتحدة.

وفي هذا الإطار، يعتبر قيادي في حركة «النجباء»، في حديث إلى «الأخبار»، أن قرار نزع السلاح «ليس عراقياً بالدرجة الأولى، بل يأتي تحت ضغط أميركي مباشر»، ولا سيما من جانب المبعوث الأميركي، توم برّاك، وكذلك تحت ضغط إسرائيلي لإنهاء دور الفصائل. ويؤكد القيادي أن «موقف الحركة لم يتغيّر، وأن العقوبات الأميركية لا تمثّل عاملاً كافياً لتغيير قرارها»، مُحذّراً في الوقت نفسه من أن «أيّ استهداف أميركي لقواتنا سيُقابَل بالردّ».

وفي الجهة المقابلة، يرى عضو لجنة الأمن والدفاع النيابية، خالد سيداو، في حديث إلى «الأخبار»، أن الزيدي يسعى من خلال مشروعه إلى «إنهاء السلاح خارج إطار الدولة»، مضيفاً أن «انتهاء مهمّة التحالف الدولي في 30 أيلول ملفّ منفصل عن ملفّ الفصائل». ويعتقد أن «القوات العراقية ستكون جاهزة لتولّي المسؤوليات الأمنية، فيما تجري الحكومة حوارات مُكثّفة مع الفصائل، بمساعدة قوى سياسية، لحسم الملف»، لافتاً إلى أن «العراق يعيش وضعاً أمنياً مستقرّاً يجعل استمرار السلاح خارج مؤسّسات الدولة تحدّياً ينبغي معالجته».

من جهته، يشير القيادي في «الإطار التنسيقي»، علي الموسوي، إلى أن الحوار الحكومي أفضى إلى استجابة بعض الفصائل، فيما لا تزال أخرى تحمل مخاوف وشروطاً، معتبراً أن ملفات من مثل توحيد «البيشمركة» وقوات «سنجار» وحزب «العمال» الكردستاني وانسحاب «التحالف»، يمكن أن تدخل ضمن إطار التفاهمات. ويرى أن أمام الأطراف فترة كافية للتفاوض بعيداً عن التصعيد، وأن علاقة بغداد بواشنطن «لا تزال جيدة، بما لا يجعل فرض عقوبات شاملة على العراق أمراً سهلاً، خصوصاً في ظلّ الأزمة المالية واضطراب حركة الطاقة». لكن الباحث السياسي، عباس المعموري، يتحدّث عن «ضغط أميركي كبير لتنظيم عمل الفصائل وتحجيم النفوذ الإيراني»، معتبراً أن واشنطن «قد تلجأ إلى العقوبات إذا لم تحقّق بغداد تقدّماً ملموساً». ولا سيما مع بدء الإدارة اتّخاذ إجراءات تستهدف جهات ومصالح تقول إنها مرتبطة بإيران.

إعلان جدول زمني جديد، لا يعني وجود اتفاق عراقي داخلي مكتمل

اليمن
الوجود الإيطالي في السعودية إلى الواجهة
روما تنشّط اتصالاتها مع صنعاء

لقمان عبد الله

بعد الكشف عن إصابة طائرة إيطالية من طراز «يوروفايتر تايفون» (F-2000) خلال هجوم يمني استهدف «قاعدة الملك فهد» الجوية في الطائف، انفتح، للمرّة الأولى، على نحو واسع، ملفّ الوجود العسكري الإيطالي في السعودية، والذي ظلّ لفترة طويلة بعيداً من الأضواء. ويأتي ذلك في وقت تتحرّك فيه الحكومة الإيطالية على مسارَين متوازيَين، عسكري ودبلوماسي، بهدف درء المخاطر التي تحملها التطورات في البحر الأحمر وباب المندب على مصالحها؛ علماً أن التجارة الإيطالية تعتمد بنسبة 40% على خطوط الملاحة عبر «الأحمر» و«باب المندب»، ولا سيما الصناعات التحويلية.

وبحسب وسائل إعلام إيطالية، فإن حكومة جورجيا ميلوني تعمل، في ضوء حالة التوتر والاستنفار في الشرق الأوسط، على إعادة موضعة عدد من طائراتها، ولا سيما منها الأكبر حجماً والأكثر تطوّراً والأعلى كلفة - التي تصل قيمة كلّ منها إلى نحو نصف مليار يورو -، في خطوة تهدف إلى تقليص المخاطر التي قد تتعرّض لها. ووفق المعلومات، تمّ نقل طائرتَي الشحن الرباعيتَي المحرّكات من طراز «سي 130 جي»، فيما يتعيّن على الحكومة الآن حماية طائرة الرادار «غلف ستريم كايو»، المُصمَّمة لمسح كلّ ما يحدث ضمن دائرة يبلغ نصف قطرها 500 كيلومتر. وأكّدت مصادر أمنية إيطالية أن عملية النقل تمّت في الأيام الماضية، وأن الطائرات لم تعُد متواجدة حالياً في القاعدة السعودية التي تعرّضت للهجوم الأخير، فيما لا يزال في الموقع المئات من العسكريين الإيطاليين، الذين يجري التباحث في ما بين الحكومة وأجهزة الاستخبارات في ما إذا كان ينبغي سحب جزء منهم.

وفي موازاة تلك الإجراءات الاحترازية، تعمل حكومة جورجيا ميلوني، بحسب ما كشفته صحيفة «لا ريبوبليكا»، على تجنّب صراع مفتوح مع حكومة صنعاء، مستفيدةً في ذلك من وجود قنوات مُجرَّبة تقودها «وكالة الاستخبارات والأمن الخارجي» الإيطالية (AISE). ووفقاً لمصادر الصحيفة، فإن اجتماعاً أمنياً عُقد بمشاركة وزير الدفاع ورئيس الأركان، تناول سبل «خفض التوتر مع الحوثيين»، في وقت «خضعت فيه للتحليل» رسالة موجَّهة من «أنصار الله» إلى روما، قُرئت على أنها «ذات طابع تهدوي». وكانت نقلت وكالة «ANSA»، عن محمد منصور، المسؤول في وزارة الإعلام التابعة لحكومة صنعاء، قوله إن ما تقوم به الأخيرة هو «مقاومة مسلّحة مشروعة»، وإن «أنصار الله ليست في حالة حرب مع إيطاليا، ولا تريد إقحامها في الصراع، لكنها تتساءل عن سبب وجود الطائرات الإيطالية في السعودية»؛ علماً أن تصريح منصور جاء ردّاً على سؤال وجّهته إليه الوكالة عقب إصابة الطائرة العسكرية الإيطالية.

تعمل حكومة جورجيا ميلوني على تجنّب صراع مفتوح مع حكومة صنعاء

في غضون ذلك، وفي ظلّ دعوات داخلية إلى تعزيز الحضور الإيطالي في المنطقة بشكل أُحادي، يبدو أن روما تتّجه نحو اتّخاذ خطوات إضافية على طريق ما تسمّيه «تأمين حركة الملاحة» في البحر الأحمر وباب المندب، سواء ضمن إطار بعثة «أسبيدس» الأوروبية المنتشرة هناك أو من خارجه. وكان حذّر وزير الدفاع الإيطالي، غويدو كروزيتو، من أن البيروقراطية الأوروبية، وبطء اتخاذ القرار، قد يؤديان إلى تفاقم الوضع. ووجّه كروزيتو رسالة إلى المُمثّلة العليا للسياسة الخارجية الأوروبية، كايا كالاس، طلب فيه البحث عن أفضل مسار لتأمين المرور عبر المضيق، مبدياً استعداد بلاده لنشر سفينتَين - في أعالي البحار -، تُضافان إلى وجود فرقاطة إيطالية في صفوف قوات «أسبيدس».

وتأمل روما أن ينضمّ شركاء آخرون، من مثل ألمانيا وفرنسا وهولندا، إلى المهمّة المُحدَّثة، أو أن تلتزم «المفوّضية الأوروبية» بتوزيع أيّ تكاليف إضافية على الدول السبع والعشرين. وسبق أن كشفت كالاس مضمون رسالة كانت وجّهتها إلى حكومة ميلوني، قائلةً: «هناك حاجة إلى مزيد من الوسائط البحرية والجوية المُجهّزة على نحو مناسب لمواجهة ارتفاع مستوى التهديدات، بما في ذلك تعزيز القدرات على توفير الحماية القريبة». وأضافت أنه في ظلّ «تزايد انعدام الأمن، يتعيّن علينا زيادة وجودنا بصورة كبيرة، وذلك لضمان أن تتمكّن عملية أسبيدس من تنفيذ مهامها بالكامل».

تضرر مقاتلة إيطالية في القصف اليمني على قاعدة «الطائف» الجوية (من الويب)

أعنف غارات سعودية منذ 2020
الرياض تسعى إلى «تعويض» ميداني في الجوف

صنعاء - **رشيد الحداد**

بعد خسارة الفصائل التابعة للسعودية، خلال الأسابيع الماضية، مناطق واسعة جنوبي الحديدة وغربي تعز، واقتراب قوات صنعاء من السيطرة على البوابة الجنوبية لمحافظة تعز، تكبّدت تلك الفصائل، في جبهات محافظة الجوف شرقي البلاد أيضاً، خسائر عسكرية كبيرة. إذ فشلت في تحقيق أيّ تقدّم على الأرض هناك، رغم الإسناد الجوي والدعم العسكري الكبير اللذين تلقّتهما من مركز عمليات «التحالف» الواقع في منطقة شرورة جنوبي غربي السعودية.

وكانت المملكة خطّطت، منذ أكثر من عام، لتلك المعركة التي هدفت عبرها إلى تأمين حدودها البرية والصحراوية الجنوبية التي تربط الجوف بمناطق نجران وشرورة، إلا أن خططها هذه باءت بالفشل. وفي أعقاب هذا التراجع في الجبهات التي امتدّت من الوديعة جنوباً، وحتى لبنات واليتمة والشعف شمالاً، شنّ الطيران الحربي السعودي عشرات الغارات الجوية الانتقامية، معتمداً سياسة الأرض المحروقة في استهداف المباني الحكومية والمنشآت الخدمية والأعيان المدنية الأخرى كالمزارع ومنازل المواطنين، وهو ما أدى إلى سقوط عدد كبير من القتلى والجرحى من المدنيين.

وأكد المتحدث الرسمي لوزارة الصحة في صنعاء، أنيس الأصبحي، لـ«الأخبار»، أن «الطيران السعودي واصل ارتكاب الجرائم بحق المدنيين في محافظة الجوف بشكل متعمّد»، مشيراً إلى أن «آخر تلك الجرائم كان استهداف عدد من منازل المدنيين في منطقة الباطن الواقعة في نطاق مديرية الحزم، عاصمة المحافظة، مساء أول من أمس، وهو ما أدى إلى مقتل وإصابة خمسة مواطنين من أسرة واحدة، منهم طفل ووالدته». وأضاف أن «العدوان السعودي استهدف في اليوم نفسه أعياناً مدنية في مديرية خب والشعف، ما أدى إلى مقتل وإصابة سبعة مدنيين». وكانت استهدفت المقاتلات السعودية عدداً من أبراج الاتصالات في المديرية عينها، الأحد الماضي، الأمر الذي تسبّب في مقتل أربعة من العاملين المدنيين في قطاع الاتصالات.

ورغم تراجع المواجهات بين حركة «أنصار الله» والفصائل التابعة للرياض في عدد من جبهات الجوف منذ أيام، إلا أن مصادر محلية أكدت، لـ«الأخبار»، قيام الطيران الحربي السعودي بشنّ سلسلة غارات طاولت مناطق نائية، بهدف عزلها عن المحافظات اليمنية الأخرى. وأوضحت أن خارطة الدمار السعودي امتدّت من مدينة حزم الجوف وحتى المصلوب ومنطقتَي سلبة ورحوب في مديرية العنان. ومن جانبه، اتهم رئيس «اللجنة الوطنية لشؤون الأسرى» في صنعاء، عبد القادر المرتضى، النظام السعودي بارتكاب جريمة جديدة استهدفت سجن أسرى الحرب في الحزم، أمس، وذلك عبر غارة أدّت إلى مقتل 9 ممّن جرى أسرهم في الأحداث الأخيرة.

ويعدّ التصعيد السعودي الأخير في محافظة الجوف، الأول والأعنف، منذ سقوط معظم مديريات المحافظة الاستراتيجية التي تعدّ نقطة التقاء بين شمال اليمن وشرقه، والحدود الجنوبية للسعودية، تحت سيطرة قوات صنعاء، في عملية «فأمكن منهم»، التي نُفّذت مطلع العام 2020.

منشآت تخزين للشركة «أرامكو» قرب قاعدة «الملك خالد» الجوية في الرياض التي تعرّضت لضربات يمنية قبل أيام (أ ف ب)

الحدث

انتخابات «إسرائيل الجديدة» [8/1]
تنافسٌ «على حدّ السيف»

يحيى دبوق

لا تشبه الانتخابات الإسرائيلية المقرّرة في 27 تشرين الأول المقبل أيّ انتخابات سابقة شهدها الكيان؛ إذ إن مفاعيلها لن تقتصر على شكل الحكومة المقبلة فحسب، بل ستمتدّ لتطاول هويّة «الدولة»، ومستقبل نظامها السياسي، والاتّجاه الذي ستسلكه بعد سنوات من الحروب والأزمات والانقسامات الداخلية. وعلى الرغم من أن هذه الانتخابات تأتي، للمرّة الأولى منذ عام 1988، بعد إكمال «الكنيست» ولايته القانونية الكاملة، في ما قد يوحي بقدر من الاستقرار الحكومي قلّ تظيره في إسرائيل، فإن الواقع مختلف تماماً عمّا يبدو عليه في الظاهر، إذ يتزامن الاستحقاق مع واحدة من أكثر المراحل اضطراباً في تاريخ الكيان، شهدت إشعال حروب - ما زالت مستمرّة - على جبهات قريبة وبعيدة، فيما بقيت الأزمة السياسية الداخلية مفتوحة، متّخذةً عناوين كثيرة من بين أبرزها الاستقطاب الحادّ، والهيمنة الواضحة للخطاب اليميني وما يرافقه من توجّهات متطرّفة، فضلاً عن غياب البرامج الانتخابية، وخلافات المعسكر الواحد، وبروز الشخصانية في القيادة والحكم. ومن هنا، تبدو انتخابات تشرين الأول، على الرغم من ما يبدو انجراراً جماعياً خلف ذلك الخطاب، اختباراً لمستقبل التوازنات السياسية والمؤسّساتية، وللقدرة على إعادة إنتاج نظام الحكم، الذي يغلب عليه الآن بُعد عقائدي عدائي وإقصائي، في الداخل والخارج على حدّ سواء.

ويتنافس في الانتخابات معسكران رئيسان: الأول يقوده رئيس الحكومة الحالي، بنيامين نتنياهو، ويضمّ أحزاب «الليكود» و«شاس» و«يهدوت هتوراة» و«القوة اليهودية» بقيادة وزير «الأمن القومي» إيتمار بن غفير، و«الصهيونية الدينية» بقيادة وزير المالية بتسلئيل سموتريتش، إلى جانب قوائم يمينية صاعدة من مثل «عمحا يسرائيل - شعبك إسرائيل» بقيادة عوفر فينتر، الذي أسّس حزبه الجديد وقرّر خوض الانتخابات بقائمة مستقلّة. أمّا المعسكر المقابل، فيضمّ كتلاً من اتجاهات يمينية ووسطية ويسارية تقليدية، ويتقدّمه حالياً - وإن لم يكن متّفقاً عليه باعتباره زعيم المعسكر - رئيس الأركان السابق، غادي آيزنكوت، الذي يرأس حزب «يشار» المؤسّس حديثاً، فيما ينافسه نفتالي بينت عبر تحالف «بياحد - معاً»، الذي يضمّ إلى جانب بينت، يائير لابيد. كذلك، يبرز، ضمن المعسكر نفسه، حزب «الديمقراطيون» بقيادة يائير غولان - الذي نتج من ائتلاف حزبَي «العمل» و«ميرتس» -، وحزب «إسرائيل بيتنا» بقيادة أفيغدور ليبرمان، إلى جانب كتل أصغر من مثل كتلة «هندل - زليخا».

> الاستمرار في تصدُّر المعسكر اليميني لا يقلّ أهمية بالنسبة إلى نتنياهو عن الفوز في الانتخابات

وإذا كان معسكر نتنياهو يبدو أكثر تماسكاً، فإن هذا التماسك الظاهري لا يخفي توترات متكرّرة بين «الليكود» وحلفائه. وفي المقابل، لم يُحسم الصراع على زعامة معسكر المعارضة بين آيزنكوت وبينت، مع اختلاف مواقف مكوّناته من قضايا محورية، ولا سيما مسألة الاعتماد على أحزاب فلسطينيّي الـ48 في تشكيل الحكومة، والنظرة إلى «الحريديم»، وشروط أخرى ترتبط بـ«الدولة» ومؤسّساتها. وفي هذا السياق، يشير أحدث استطلاعات الرأي المنشورة إلى استمرار حالة التقارب بين المعسكرين؛ إذ يحصد ائتلاف نتنياهو ما بين 50 و54 مقعداً، مقابل 52 إلى 54 للأحزاب المعارضة الصهيونية، ونحو 12 إلى 14 مقعداً لفلسطينيّي الـ48. وفي وقت لا تمنح فيه الاستطلاعات، أيّاً من الفريقَين، القدرة على الوصول منفرداً إلى عتبة الـ61 مقعداً اللازمة لتشكيل حكومة، يبدو أن نتنياهو لا يستهدف بالضرورة الفوز بالأغلبية، بقدر ما يهمّه منع خصومه من تأمين الأغلبية، وكذلك الحفاظ على موقع «الليكود» باعتباره القوة الأكبر داخل معسكره.

وبالنظر إلى ضيق الفارق بين المتنافسين، وتعدّد القوى داخل كلّ معسكر وتباين مواقفها، وما يبدو أنه صراع داخلي في «البيت الواحد»، يصعب من الآن، قبل نحو شهر من موعد الانتخابات، تقدير مَن سيكون الفائز ومَن سيكون الخاسر، أو مَن سيُكلَّف بتشكيل الحكومة وأيّ ائتلاف سيكون قادراً على تكوينها. ومن شأن حال عدم اليقين هذا أن يمتدّ إلى ما بعد إعلان النتائج؛ فحتى بعد فرز الأصوات، يتعذّر تحديد ما ستؤول إليه الأمور، خصوصاً أن تصدّر حزب ما لا يعني بالضرورة أن رئيسه سيُكلَّف، كما أن تفوّق أيّ من المعسكرَين لا يعني تلقائياً قدرته على التشكيل، لكن في حال تقاربهما، تبدو الأحزاب الفلسطينية في الداخل هي القادرة، نظرياً، على ترجيح الكفّة لمصلحة أيّ منهما. غير أن هذه الأحزاب لا تزال مُستبعدة من حسابات الطرفَين في الوقت الراهن، ولن تعود إليها ما لم تُفتح قنوات للتفاهم معها، وهو ما يمثّل مهمّة شائكة وصعبة للغاية.

وبذلك، لن تكون الانتخابات المقبلة نهاية للصراع السياسي، مع تثبيت الائتلاف الحالي أو استبداله، بل ستمثّل بداية لمرحلة جديدة من المساومات وإعادة ترتيب التحالفات، لا يُستثنى من سيناريواتها انتقال كتل وأحزاب من معسكر إلى آخر، أو تعذّر تشكيل حكومة جديدة من الأساس والذهاب مُجدّداً إلى انتخابات؛ علماً أن هذا هو أحد الرهانات التي يعوّل عليها نتنياهو للبقاء في السلطة، أسوة بما جرى عام 2019.

التماسك الظاهري في معسكر نتنياهو لا يخفي توترات متكررة بين «الليكود» وحلفائه (أ ف ب)

تقرير

استحواذ «الأهلي المصري» على «بنك مصر»
القاهرة تلتفّ على العقوبات الأميركية

لقة تعهد أميركي بعدم اتخاذ قرارات معاقبة بحق المصارف المصرية (من الويب)

القاهرة - الأخبار

بعدما تمسّكت الحكومة الأميركية بالعقوبات المفروضة على «بنك مصر» في الإمارات -وهو ما كرّره وزير الخزانة سكوت بيسنت أخيراً- من دون أن تطاول هذه العقوبات مقارّ البنك الرئيسة في القاهرة، لجأت الأخيرة وأبو ظبي إلى محاولة معالجة الأزمة عبر الالتفاف على العقوبات. إذ وافقتا على استحواذ «البنك الأهلي المصري» على فروع «بنك مصر» في الإمارات، على أن تستكمل الإجراءات خلال الأسابيع المقبلة. وأعلن البنكان اللذان يعدان أكبر المصارف الحكومية العاملة في مصر، ولهما فروع في عدد من الدول العربية، في بيان مشترك، تنفيذ استحواذ «الأهلي» على فروع «بنك مصر»، بما ينهي عملياً وجود الأخير في السوق الإماراتية. ويأتي ذلك بعد أقل من شهر على فرض وزارة الخزانة الأميركية عقوبات على تلك الفروع، بذريعة تنفيذها معاملات تجاوزت قيمتها 1,8 مليار دولار لمصلحة جهات مرتبطة بالنظام الإيراني. ورغم أن البيان الصادر عن البنكين تضمّن تأكيداً لكون عملية الاستحواذ، التي حظيت بموافقة «مصرف الإمارات المركزي» المبدئية، ستتيح البدء في نقل الالتزامات داخل الإمارات إلى «البنك الأهلي»، فإنه تجاهل كلياً الإشارة إلى العقوبات الأميركية، مكتفياً بتبرير الخطوة بأنها تأتي «لمواكبة حركة التطور التي تشهدها الأسواق المصرفية الخارجية حالياً وما يتبعها من متطلبات خلال المرحلة المقبلة»، من دون الكشف عن تفاصيل الصفقة المالية التي تمت بين الطرفين.

هكذا، يغادر «بنك مصر» السوق الإماراتية بعد نحو أربعة عقود من الحضور فيها، مسلماً فروعه الخمسة الموزعة بين دبي وأبو ظبي ورأس الخيمة والشارقة إلى «البنك الأهلي المصري»، الموجود أصلاً في السوق الإماراتية. وتأتي هذه الخطوة وسط تقديرات مصرية بإمكان عودة «بنك مصر» إلى السوق الإماراتية مستقبلاً، ولو بعد سنوات، وذلك حسبما تقول مصادر مصرية لـ«الأخبار».

> يغادر «بنك مصر» السوق الإماراتية بعد نحو أربعة عقود من الحضور فيها

مشيرة إلى أن الاتفاق السريع الذي أعلن عنه جرى التوصل إليه باعتباره «الحل الوحيد»؛ إذ إن بقاء البنك في السوق الإماراتية كان سيكبّده خسائر أكبر في ظل العقوبات التي تقيّد تعاملاته.

وتضيف المصادر نفسها أن الحكومة المصرية والبنك المركزي في القاهرة «أجريا اتصالات عدة مع وزارة الخزانة الأميركية قبل اتخاذ القرار والإعلان عنه، وتوصلا إلى أن التخارج من السوق الإماراتية هو الخيار الذي يتيح للبنك الحد من خسائره المالية»، كاشفة عن «وجود تعهّد أميركي بعدم اتخاذ قرارات مماثلة بحق المصارف المصرية، من دون مراجعة مسبقة وتوافر أدلة على وجود ارتباط فعلي بشركات إيرانية».

في موازاة ذلك، وفي ظل التأكيدات الإماراتية والأميركية لكون العمليات التي سيجريها «البنك الأهلي» خلال المرحلة الانتقالية ستخضع لـ«رقابة مشددة»، يُتوقّع أن يكون وقف التعامل مع الجهات التي يُشتبه في ارتباطها بإيران من أولى الإجراءات التي ستُطبّق، مع إخضاع التزام البنك بهذه الإجراءات لمراجعة كاملة.

تقرير

الشرع في نيويورك: راحت المفاجأة... وبقيت الأزمات

عامر علي

في زيارة هي الثانية من نوعها إلى نيويورك، والثالثة إلى الولايات المتحدة، منذ تولّيه السلطة نهاية عام 2024، وصل الرئيس السوري الانتقالي، أحمد الشرع، إلى نيويورك للمشاركة في اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة، وإجراء سلسلة من اللقاءات على هامش أعمال الدورة. وذكرت «وكالة الأنباء السورية» (سانا) أن وفداً يضمّ وزير الخارجية أسعد الشيباني، ووزير الطوارئ وإدارة الكوارث رائد الصالح، إلى جانب عدد من المسؤولين، يرافق الشرع، فيما أوردت وسائل إعلام مُقرّبة من السلطات أن الزيارة تستمرّ أربعة أيام، وتشمل سلسلة لقاءات مع مسؤولين وقادة دول ووفود مشاركة في أعمال الجمعية العامة، من بينها لقاء مع وزير الخارجية الأميركي، ماركو روبيو.

وتأتي هذه الزيارة في وقت لم تفض فيه جهود الولايات المتحدة لتحريك المسائل العالقة المتبقّية في الملف السوري (العلاقة بإسرائيل والسويداء) إلى تطوّر ملموس، إذ لم ينجم عن الاجتماع الذي عقده الشيباني ومدير «الموساد» رومان غوفمان، في العاصمة الأردنية عمّان الشهر الماضي، أيّ تقدّم في سياق الاتفاقية الأمنية التي تسعى السلطات الانتقالية لعقدها مع تل أبيب، في حين اقتصرت نتيجة اللقاء على إيجاد صيغة تواصل للاتفاق على حدود نفوذ كلّ من إسرائيل وتركيا، ولا سيما في ظلّ الرفض الإسرائيلي المستمرّ لأيّ تمدّد تركي إضافي في سوريا. كذلك، وبالرغم من إعلان المبعوث الأميركي الخاص إلى سوريا والعراق، توماس برّاك، تأييده السلطات الانتقالية، ووصفه الفصائل التي تسيطر على السويداء، بأنها «عصابات»، وإعلانه دعم خريطة الطريق التي تمّ توقيعها في عمّان العام الماضي - والتي كانت قوبلت برفض من تلك الفصائل -، لم يطرأ أيّ تطوّر على ملفّ المحافظة ذات الغالبية الدرزية، فيما استمرّت دعوات المرجع الدرزي، حكمت الهجري، إلى الانفصال عن سوريا، في تظليل المشهد هناك.

ووفقاً للبرنامج المُعلن لزيارته نيويورك، عقد الشرع، أمس، لقاءً مع ممثّلين عن الجالية السورية في الولايات المتحدة، هو الثاني من نوعه أيضاً. وخلال اللقاء، استعرض الشرع أبرز النجاحات التي حقّقتها إدارته في سوريا، وعلى رأسها دمج «قوات سوريا الديمقراطية» (قسد)، وحلّ «الإدارة الذاتية» الكردية، وبسط السيطرة على شمال شرقي البلاد، فيما استمع إلى «كيل من المديح» وجّهه الحاضرون إليه. كذلك، أجاب الشرع على أسئلة تتعلّق بمصادرة أموال بعض الشخصيات المحسوبة على النظام السابق لصالح «الصندوق السيادي»، وأبرزهم رجل الأعمال محمد حمشو، الذي ذكر أنه تمّت مصادرة 80% من أملاكه، فيما تمّ الإبقاء على الجزء الذي رأت السلطات أنه ربّما اكتُسب بطرق لم يثبت أنها غير مشروعة، مؤكداً أن الإجراءات المُتّخذة في حقّ الرجل في الملف المالي «لا تعني إعفاءه من المسؤولية القانونية في حال ثبوت أيّ قضايا أخرى بحقّه».

أيضاً، التقى الشرع عدداً من أعضاء «الكونغرس»، وبحث معهم العلاقات الثنائية والأوضاع في سوريا، إلى جانب المستجدّات الإقليمية والدولية، فيما أكّد الأعضاء دعمهم «وحدة سوريا وسيادتها، وجهود إعادة الإعمار والتعافي وتعزيز الاستقرار»، وفق «سانا». كذلك، يشارك الشرع في جلسة حوارية ينظّمها «المجلس الأطلسي» في نيويورك على هامش اجتماعات الجمعية العامة، تتناول رؤيته لمستقبل سوريا وأولويات حكومته في إعادة الإعمار والتعافي الاقتصادي والإصلاح المؤسّسي، فضلاً عن تطورات العلاقات السورية - الأميركية وتعزيز مؤسّسات الدولة ودور سوريا الإقليمي. وإلى جانب ما تَقدّم، يتضمّن جدول الزيارة إلقاء الشرع كلمة أمام الجمعية العامة، اليوم، في ثاني خطاب له من على منبر الأمم المتحدة منذ تولّيه السلطة.

ومنذ مشاركته العام الماضي في اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة، شهدت سوريا عموماً والسلطات الانتقالية على وجه الخصوص، مجموعة كبيرة من التغييرات، أبرزها رفع جميع العقوبات التي كانت تفرضها الولايات المتحدة على دمشق التي أصبحت حليفاً لواشنطن، وشطب «هيئة تحرير الشام» من قوائم «الإرهاب»، وشطب اسم الشرع نفسه ومسؤولي سلطته من قوائم «الإرهاب» - بعدما تطلّبت مشاركته العام الماضي إصدار استثناء سمح له بدخول الولايات المتحدة -. وبخلاف الاهتمام الإعلامي الكبير الذي رافق مشاركة الشرع العام الماضي، والذي أتى على خلفية التحوّل في تصنيفه الأميركي من «مطلوب» إلى «شريك»، تأتي الزيارة الحالية وسط هدوء نسبي، فقد في ظلّه ظهور الرجل على المنابر الدولية عنصر المفاجأة.

هكذا، تحوّلت زيارة الشرع إلى نيويورك من مناسبة لتكريس الاعتراف بالسلطة الجديدة، إلى اختبار لنتائج الدعم الأميركي الذي حصلت عليه، ويأتي ذلك في وقت تواجه فيه البلاد احتجاجات على ارتفاع أسعار المحروقات واستمرار تدهور الأوضاع المعيشية، من دون أن تنعكس المشاريع والاتفاقيات المُعلنة بمليارات الدولارات على حياة السوريين، لتبقى الفجوة واضحة بين خطاب النجاح الذي يقدّمه الشرع في الخارج والواقع الذي تعيشه سوريا في الداخل.

رأي

إعادة إنتاج الهوية السورية: خليط الحداثة الشكلية والتقليد

ورد كاسوحة *

الملحوظ في محاولات إعادة تشكيل الهويّة السورية، السياسية والثقافية، وحتى الاجتماعية، على أنقاض الحداثة الطليعيّة السابقة، هو المنحى الذي بعد كولونيالي، ولكن ليس في سياق الدولة الوطنية السابقة أو حتى الدولة الأمّة المركزية، كما أوردنا إيّاها كلٌّ من الانتداب الفرنسي وروّاد الاستقلال.

ثمّة رغبة واضحة، لدى القائمين على التجربة الهجينة الحالية بسوريا، في التخلّص من كلّ هذا التراكم الذي وصَلنا من بقايا الحداثة المكتملة، لمصلحة أشكال هويلويّة وغير مستقرّة من الأنساق الاجتماعية، وحتى الثقافية. فإلى جانب الخليط المتفجّر من الهويّات الجزئية التي تتصارع في ما بينها على حدود وهميّة للمجتمع أو الدولة، يوجد أيضاً عنصرٌ أو عاملٌ لا يلحظه كثيرون، لدى تناوُل الطريقة التي تتطوّر بها القروسطية المُحدَّثة، كما وصلتنا من الغرب.

أهمّ ملامح هذا العنصر، هو التجاوُر بين القروسطية والتحديث الشكلي أو القشري المنفصل عن تشكّل سوريا، كدولة أمّة، حديثة، ومعاصرة. الحرص الشديد من جانب الإدارة الأميركية البريطانية التركية للمشهد، على سَيْر الأمور وفقاً لهذا التجاوُر، لا يجبّ الحداثة السابقة فحسب، بل يفتح أيضاً على مرحلة ستكون فيها أيّ «حداثة» جديدة مشروطة بالإبقاء، على هذا التداخُل بين عناصر متباينة أشدّ التباين، بوصفه شكلاً من أشكال «التعدّدية الثقافية» التي كانت العلمانية السابقة تحجبها، كي لا تذهب بصيغة الدولة-الأمّة القومية، الموروثة من حقبة الاستقلال والنضال الوطني والقومي.

ثمّة مفاضلة حصلت بين النموذجين الفرنسي والبريطاني للتحديث في مرحلة الانتهاء من الدولة الوطنية؛ فبينما كان النموذج المُعتمَد طوال القرن الفائت يتكئ على العلمانية الشاملة التي أسّسَ لها الانتداب الفرنسي في كلٍّ من سوريا ولبنان وصولاً إلى المغرب العربي، نرى الآن أنّ الوجهة المُعتمَدة في مرحلة تفكيك الحداثة السابقة قد تبنّت الخيار النقيض البريطاني. والحال أنه، كخيار سياسي واجتماعي وحتى ثقافي، لا ينقض العلمانية من جذورها، بل يقيّدها بشدّة لمصلحة تجاوُر أو تقاطُع في الهويات الثقافية إذا صحّ التعبير، بحيث لا تكون هي المرجعية الوحيدة للهوية الوطنية المُعاد تشكيلها، بل عنصراً واحداً فحسب، من ضمن مجموعة عناصر متقاربة ومتنافرة في الآن نفسه.

الخليط المتنافر وغير المتجانس بهذا الشكل، هو ما يجعل الأمور تبدو، ليس فقط ارتكاسية أو ذات منحى ماضوي أو قروسطي، بل أيضاً تتحرّك باتجاهات متعارضة؛ إلى

> بروز الهويّة الجزئية على هذا النحو المُبالَغ فيه هو ما سَمح أيضاً بتصدّر رجال الدين من كلّ الجماعات المشهدَ العامّ

الأمام والخلف في الوقت نفسه. فـ«العلمانية الجديدة»، إذا صحّت تسميتها كذلك، لا تحافظ على علمَنة الدولة والمجتمع والمجال العامّ كما كانت عليه الحال سابقاً، بل تحصر الهويّة المدنية بالجماعات والطوائف التي يقع التقليد العلماني في صُلب ممارساتها وشعائرها منذ القِدَم. وهذا ما يوقع المراقب للمشهد السوري من بعيد في حالة من التخبّط وعدم الفهم، إذ إن السماح الانتقائي للجماعات بحرّية ممارسة شعائرها (كون المجازر وأعمال الإبادة في الساحل والسويداء قد استثنت جماعاتٍ أخرى من الحماية الخاصّة بالحرية الدينية)، لا يمكن اعتباره علمنةً للمجال العامّ، بقدر ما هو تخصيصٌ له، بحيث تَظهَر العَلْمنة أو المظاهر المدنية في الأماكن المسموح لها بذلك، ولا تظهر أو تغيب تماماً، في نظيرتها التي تفتقد للعمق الاجتماعي، الحاضن للتقليد العلماني أو المَدَني.

ما يبدو وفقاً للمنهج البريطاني، المُذكي للتعدّدية الهوياتية الشكلية، أنه تحديث، هو بمثابة نَزْع للعلمَنة من المجال العام، وجعلها امتيازاً لا يمكن الحصول عليه إلا حين يتجرّد المرء من هويّته المدنية ويعود لانتماءاته القَبْلية السابقة للحداثة، والتي لا تتحرّك كهوية جزئية إلا في أضيق الحدود والمساحات للتعريف بالهويّة أو الانتماء الفردي الأوّلي. المظاهر التي نشاهدها حالياً، وعلى نحو مبالغ فيه أحياناً، للاحتفالات بالأعياد والمناسبات الدينيّة لدى جماعات بعينها، تقع في هذا السياق تماماً، كون التعدّدية المطلوبة حالياً ليست نتاجَ الفضاء العامّ، بل ولِيدة أكثر الفضاءات خصوصيةً، والتي كانت الحداثة السابقة تفسح لها المجال، على نحو متساوٍ وغير تمييزيّ، بوصفها فاعلاً اجتماعياً من ضمن فاعلين آخرين، لا يقلّون عنها احتضاناً للتقاليد والشعائر الاجتماعية.

بروز الهويّة الجزئية على هذا النحو المُبالَغ فيه، هو ما سَمَح أيضاً بتصدّر رجال الدين من كلّ الجماعات المشهدَ العامّ، بعدما كانوا حاضرين سابقاً ولكن في إطار لا يضعهم في موقع القرار والتأثير المُفرط كما هي الحال الآن. والحال أنّ تورّعهم على صَفَتي النظام والمعارضة بالطريقة التي يبدو عليها الأمر، يُظهر الحدّ أو المدى الذي ذهبت إليه المقاربة الشكلانية الغربية في تسييد المرجعيات الدينية على المجال العام وإنتاجه، على إثر تفكيك الحداثة السابقة. فبدلاً من أن تنعقد القيادة لناشطي وروّاد المجتمع المدني الذين دُعموا من الغرب، بمقدار دعم رجال الدين، إن لم يكن أكثر، وقَع الاختيار على المرجعيات الدينية لتكون، إلى حين استيعاب المجتمع لصدمة تفكيك الحداثة القديمة، هي الواجهة لهذا التراصُف غير المفهوم بين الحداثة الشكلية والتقليد، في إطار من «التعدّدية الثقافية» التي يغلب عليها حتى الآن المنحى القروسطي، المُمالئ لتديين المجتمع وشكلَنته ثقافياً واجتماعياً إلى الحدود القصوى.

* كاتب سوري

قضية

التوقف الدولي الأطول... تبرير «فيفا» لا يُبطل المخاوف

اعتاد مشجعو كرة القدم حول العالم ان تُشكّل مباريات المنتخبات الوطنية استراحة مبكرة و«مزعجة» بعد اسابيع قليلة من انطلاق كل موسم. الأمر تغيّر في موسم 2027/2026 الجاري، حيث ستكون فترة التوقف الدولي اطول تبعاً لجدول مباريات «فيفا» المُعدّل

حسين فحص

يعتبر الاتحاد الدولي لكرة القدم انّ ما قام به من تعديل في فترة التوقف الدولية يصب في مصلحة اللعبة

هي الفترة المشؤومة بالنسبة إلى مشجّعي كرة القدم حول العالم، إذ سوف تُحرم الجماهير من مشاهدة فريقها المفضّل نظراً إلى التزام اللاعبين مع منتخبات بلادهم. لكن ما يزيد الطين بلة هذا الموسم هو تعاظم مدّة التوقف، الأمر الذي خلقَ اضطراباً كبيراً في الوسط الكروي.

في السابق، كان النصف الأول من كل موسم يشهد ثلاث فترات توقّف دولية منفصلة، كل منها مباراتان، تُقام في أيلول وتشرين الأول وتشرين الثاني من كل عام، بالإضافة إلى فترة توقف أخرى في آذار من العام التالي ضمن الموسم نفسه. وبهدف تقليل تأثير ذلك على جدول مباريات الأندية المحلية للرجال والسيدات، صوّتَ الاتحاد الدولي لكرة القدم (فيفا) بالإجماع على الموافقة على تغييرات في جدوله عام 2023، على أن يكون موسم 2026-2027 الجاري هو الأول الذي تُطبّق فيه هذه التغييرات.

بناءً على ذلك، سوف تشهد كرة القدم الآن فترة توقف دولية ممتدة لمدة 16 يوماً، من 21 أيلول إلى 6 تشرين الأول، مما سيتيح للمنتخبات الوطنية خوض أربع مباريات خلال هذه الفترة. عليه، سوف يُقلل الإجراء الحاصل عدد فترات التوقف الدولية في النصف الأول من الموسم من ثلاث إلى اثنتين، ويحد من إجمالي عدد الأسابيع التي تتوقف فيها منافسات الأندية من ستة إلى خمسة أسابيع. ووفقاً لجدول مباريات «فيفا» المحدّث، سوف تأتي فترة توقّف دولي أخرى في حزيران وتموز، بعد انتهاء موسم الأندية، مما يُتيح مساحة في الجدول الزمني لإقامة البطولات الإفريقية، ودوري الأمم الأوروبية في الصيف المقبل. الاستثناء الوحيد هو كأس آسيا، الذي سيُقام في المملكة العربية السعودية العام المقبل بين 7 كانون الثاني و5 شباط.

مزايا ومخاوف

يعتبر الاتحاد الدولي لكرة القدم أنّ ما قامَ به من تعديل في فترة التوقف الدولية يصب في مصلحة اللعبة من ناحية التطوير والتوازن والعدل، حيث قالَ رئيس «فيفا»، الإيطالي-السويسري جياني إنفانتينو، عند اعتماد جدول 2025-2030 إنّ تعديل الروزنامة سوف يُسهم في حماية صحة اللاعبين والإقرار بحاجة مناطق عدة من العالم إلى مزيدٍ من المنافسات...

يُعد تقليل سفر اللاعبين الدولي من أبرز مزايا دمج فترات التوقف الدولية. على سبيل المثال، يمكن للاعبين الذين يسافرون عبر المحيط الأطلسي للمشاركة في تصفيات كأس العالم خوض مباراة إضافية في طريق عودتهم، بدلاً من القيام برحلتين منفصلتين في أيلول وتشرين الأول.

ستشهد كرة القدم فترة توقف دولية لمدة 16 يوماً

ورغم أهمية تقليل عدد مرات انقطاع الموسم الكروي بالنسبة إلى الأندية والحد من تكرار الرحلات الطويلة، إلّا أنّ الأندية أبدت اعتراضها وتخوّفها. تتركّز اعتراضات الأندية على تبعات الاستدعاءات الدولية مالياً وصحياً، بدءاً من غياب اللاعبين عن تدريبات واستحقاقات الأندية التي تدفع رواتبهم الضخمة، وصولاً إلى خطر الإصابات وما يترتّب عنها من احتمال تعثّر موسم الأندية، خاصة في حال إصابة أكثر من لاعب أو نجم الفريق الأول.

وفي محاولة لاحتواء مخاوف الأندية واعتراضاتها التي أخذت مساراً تصاعدياً في السنوات الأخيرة، حتى بعد التعديل في فترة التوقف الدولية الجارية، طوّرَ الاتحاد الدولي لكرة القدم نظاماً مختلفاً لتعويض الفرق، حيث يُوفر «برنامج حماية الأندية» تغطية مالية وفق شروط محددة وذلك عندما يتعرّض اللاعب للإصابة خلال مشاركته الدولية، بينما يقوم «برنامج استفادة الأندية» التابع لـ«فيفا» بتوزيع جزء من إيرادات كأس العالم على الأندية التي تتيح مشاركة لاعبيها في البطولة.

ويخفف هذان النظامان شيئاً من الكلفة المالية التي تتحملها الأندية، لكنهما لا يستطيعان تعويض الخسارة الفنية الناجمة عن غياب اللاعبين بفعل الإصابة، الأمر الذي يزيد صرخة الأندية واللاعبين على حد سواء.

أخبار محلية

الكأس السوبر ستُقام في موعدٍ لاحق

يبدو أن موضوع إقامة مباراة كأس السوبر اللبناني بين ناديَي الأنصار بطل الدوري والنجمة بطل الكأس في العاصمة القطرية الدوحة لم يُغلق نهائياً. فقد علمت «الأخبار» نقلاً عن الأمين العام للاتحاد اللبناني لكرة القدم جهاد الشحف أن الفكرة ما زالت قائمة حيث كان من المُفترض أن تقام المباراة في 12 تشرين الأول المقبل. لكن تعذّر إقامتها في هذا التاريخ بسبب انشغال الاتحاد القطري لكرة القدم بكأس الخليج التي ستستضيفها قطر. وتتم دراسة تاريخ آخر لإقامة المباراة في قطر.

الجولة الثانية للرامي سركيس وتألّق مروة في الجمباز الفني

تابعَ الرامي سامر سركيس منافسات مسابقة الرماية لفئة السكيت في اليوم الثاني على التوالي والتي تقام ضمن ألعاب الدورة الآسيوية العشرين التي تستضيفها مدينة ناغويا اليابانية. خاض جولتين وقد أصاب في الجولة الأولى 21 طبقاً وفي الثانية 23 طبقاً ليرتفع رصيده على مدى يومين إلى 91 طبقاً وهو سيخوض اليوم الأربعاء، جولة واحدة على 25 طبقاً.

واكب الرامي سركيس رئيس اللجنة الأولمبية اللبنانية رئيس الاتحاد اللبناني للرماية الدكتور بطرس جلخ الذي أوضح بأن الرامي سركيس بذل أقصى جهوده لكنّ رياحاً قوية عاكسته وبقية الرماة الآخرين، الأمر الذي أثّر على الأداء العام للمنافسات. وتبقى الجولة الأخيرة لمعرفة المُحصّلة النهائية، وبانتظار خوض المنافسات مع بقية الرماة وهم الآن موسى وغسان بعقليني وماريو قزحيا.

وفي مسابقة الجمباز الفني خاضت اللاعبة الواعدة سارة مروة منافسات الجمباز الفني وقد أبلت بلاءً حسناً. وعن الجانب الفني لمشاركة اللاعبة مروة، أشارت عضو الهيئة الإدارية للاتحاد اللبناني للجمباز مروة دقيق إلى أن لاعبة المنتخب اللبناني للجمباز الفني سارة مروة سجّلت حضوراً مميزاً في أسياد ناغويا كأول لاعبة في الجمباز الفني تشارك في منافسات الدورة. وهي خاضت منافسات الفردي العام وشاركت في تصفيات الأجهزة الأربعة للجمباز الفني للسيدات وهي طاولة القفز والمتوازي المختلف الارتفاعات وعارضة التوازن والحركات الأرضية. وقدّمت أداءً مُشرّفاً في مشاركتها الآسيوية محقّقةً نتائج جيدة على مختلف الأجهزة. فيما برز أداؤها في الحركات الأرضية حيث سجّلت أفضل نتيجة لها على هذا الجهاز.

وأضافت دقيق: «لقد عكست مشاركة اللاعبة سارة مروة تطوّر مستوى الجمباز الفني اللبناني وقدرته على الحضور في البطولات الكبرى بعدما أعطت انطباعاً جيداً عن أدائها في مواجهة نخبة من لاعبات القارة الآسيوية».

وختمت دقيق بأنّ هذه المشاركة للاعبة مروة تكتسب أهمية بالغة كونها تأتي ضمن موسم دولي حافل، فهي مثّلت لبنان في بطولة سانيا الصينية الشاطئية وفي ألعاب البحر المتوسط في تارانتو وصولاً إلى أسياد ناغويا وهي ثلاث محطات كبرى خلال فترة زمنية قصيرة.

كلمات متقاطعة 5186

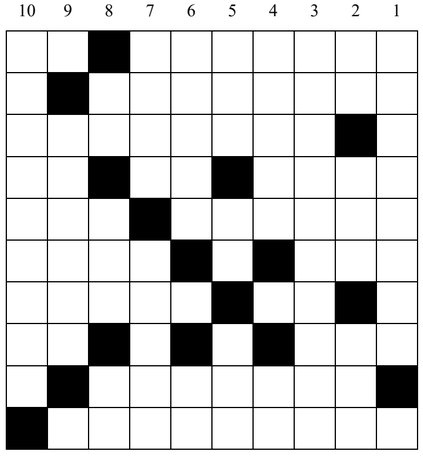

افقيا

1- شركة الطيران الأوسترالية – قشر وكشط – 2- زوجة هكتور الطروادي في الإلياذة – 3- مجاهد إيطالي حارب في سبيل وحدة شبه الجزيرة – 4- رؤيا مستقبلية – إبيض – نهر إيطالي – 5- مدينة فرنسية – حجر كريم – 6- إندفاخ جلدي – مشروب غازي – 7- من الأقرباء – منطقة جبلية شمال شرقي بوهيميا إحتلتها المانيا خلال الحرب العالمية الثانية – 8- خلاف أكثر – طعم الحنظل – 9- جمهورية كانت جزءاً من تشيكوسلوفاكيا – 10- شركة طيران ألمانية

عمودياً

1- مغامر إيطالي من أشهر العشاق في التاريخ – 2- ضعف – هارب – بناء معقود بعضه الى بعض – 3- وزير ونائب لبناني راحل – 4- تلاحظ كل تحرّك مشبوه – عبّر بالكلام – 5- مدينة فرنسية – حُب – صلف وكبر – 6- جاهلين غير متعلمين – إسم موصول – 7- عهد سالف – تلة بالأجنبية – 8- تعب واعيا – مستحضر طبي يستعمل كمطهّر للجروح – صوّت الرصاص – 9- ملك هندي قديم – 10- ملكة مصرية شهيرة إنتحرت بعد معركة أكسيوم

حلول الشبكة السابقة

افقيا

1- مرج دابق – جب – 2- ادلب – ممراح – 3- نول – ياطر – 4- إد – يعتصم – 5- غيفارا – الو – 6- رس – جوليا – 7- ايزيس – البِر – 8- نحج – زيَه – 9- رحم – أدم – ام – 10- متحف بيروت

عمودياً

1- ماناغوا – رم – 2- ردودي – ينحت – 3- جلل – فرز – مح – 4- دب – ياسين – 5- سعر – سحاب – 6- بم – تاج – جدي – 7- قميص – وا – مر – 8- رام الله – 9- جاط – ليبيات – 10- بحر خوارزم

sudoku 5186

		1	9		5	6		
4				7				1
2		9		4		5		8
3								5
7			5	8	1			4
	6			3			1	
			7		4			
9				1				7
1		7		5		4		6

حلول الشبكة السابقة

2	3	4	1	6	8	5	7	9
1	5	6	3	7	9	2	4	8
8	7	9	4	2	5	1	3	6
3	6	5	2	1	7	8	9	4
9	8	7	6	5	4	3	2	1
4	2	1	8	9	3	7	6	5
6	1	3	5	4	2	9	8	7
7	4	2	9	8	1	6	5	3
5	9	8	7	3	6	4	1	2

شروط اللعبة

هذه الشبكة مكوّنة من 9 مربعات كبيرة وكل مربع كبير مقسّم إلى 9 خانات صغيرة. من شروط اللعبة وضع الأرقام من 1 إلى 9 ضمن الخانات بحيث لا يتكرر الرقم في كل مربع كبير وفي كل خط أفقي اوعمودي.

كلمة السر 483

كلمة السر من 7 حروف: مدينة اوسترالية

اديلايد – البوري – آر – بالارت – بيرث – بلد – داروين – ركن – سيدني – كانبرا – كيرنز – كوست – ملبورن – موقع – مدن – نيوكاسل – نقط – هوبرت – ولونغونغ

ت	ب	ث	أ	ل	ب	و	ر	ي	ب
ك	ر	ل	ر	ن	ي	و	ر	ا	د
ي	ن	ب	د	ي	ا	ر	ي	م	ا
ر	د	ي	و	ر	ب	ن	ل	ل	د
ن	م	ن	ب	ه	د	ب	ز	س	ي
ز	ك	ن	ك	ي	و	أ	ر	ا	ل
ر	ا	و	س	ر	ن	ق	ط	ك	ا
ك	س	ب	ن	ع	ق	و	م	و	ي
ت	ب	ا	ل	ا	ر	ت	ا	ي	د
و	ل	و	ن	غ	و	ع	ن	ن	ن

حلول الشبكة السابقة: المتلمس

عملية حسابية 483

شروط اللعبة: ضع الارقام المناسبة من 1 الى 99 في المربعات الفارغة للوصول الى حل العملية الحسابية

	X	5	٪		=	20
X		X		X		
	X		–		=	51
٪		+		X		
6	X		X		=	84
=		=		=		
14		47		30		

حلول الشبكة السابقة

49	–	9	٪	8	=	5
٪		X		X		
7	X	8	٪	2	=	28
X		+		X		
12	X	7	٪	6	=	14
=		=		=		
84		79		96		

شبكة العنكبوت 483

إعداد نعوم مسعود

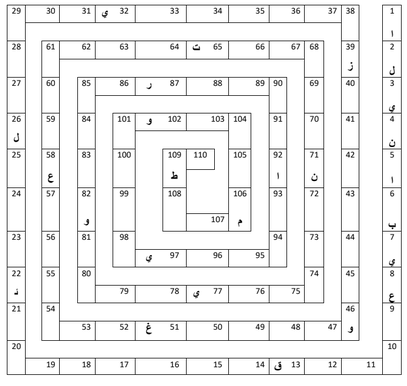

1 – 8 عيون الماء
8 – 24 قائد وسياسي جزائري قاد المقاومة ضد الغزو الفرنسي
23 – 26 عملة عربية
25 – 32 رحالة مغربي من مؤلفاته « نزهة المشتاق في اختراق الآفاق »
31 – 40 ملك حميري طرد الاحباش من اليمن بمساعدة كسرى
39 – 43 من يُظهر الإيمان ويُبطن الكفر
43 – 48 مدينة تونسية
47 – 60 أكبر وأبرز قادة الاسكندر المقدوني قُتل في معركة ايسوس
59 – 65 مدينة مغربية
64 – 69 من يعتمد على الآخرين في قضاء حوائجه
68 – 77 لاعب كرة قدم ارجنتيني محترف
76 – 87 مؤسس ورنديس كولومبيا الكبرى
86 – 89 نهر في توسكانا ايطاليا
88 – 92 عاصمة كاليدونيا الجديدة
92 – 98 دولة اوروبية
97 – 105 عاصمة ساحل العاج
104 – 107 عاصمة اوروبية
106 – 110 جزيرة في البحر الابيض المتوسط عاصمتها فاليتا

حل شبكة العنكبوت السابقة

ابالاش – اشباح القرن الثامن عشر – شرم الشيخ – خان الخليلي – ليختنشتاين – اين من عينيك – نيكاراغوا – واسط – طرطوس – سامح شكري – ريبنتروب – روبرتو باجيو – يونيسف – سفير – رستم باشا – شارنت – تكساس – اسبرطة

شروط اللعبة

شبكة العنكبوت تتألف من 110 خانات مرقمة وداخل بعض الخانات تتواجد أحرف تساهم في تسهيل الحل بعد الإجابة على الأسئلة الموجودة أسفل الشبكة. الشبكة تعمل مثل عقارب الساعة إبتداءً من الرقم 1 الى الرقم 110

مشاهير 5186

11	10	9	8	7	6	5	4	3	2	1

كاتب مسرحي وشاعر إيرلندي (1906-1989). من أعماله « المسرحية الصامتة »

2+6+9+4+5+11 = دولة عربية ■ 1+7+8 = أشر النساء ■ 10+3 = بحر

حل الشبكة الماضية: **طرفة بن العبد**

مرآة الغرب

يبلغ الصدام بين دونالد ترامب والإعلام الأميركي مستوى غير مسبوق، بعدما تحوّل حظر مؤسسات إعلامية من دخول البيت الأبيض إلى مواجهة جماعية مع كبريات الشبكات التلفزيونية. خلف معركة الاعتمادات والتغطية، تبرز مفارقة أعمق: ماذا يحدث حين يصطدم الإعلام الشركاتي، أحد مكوّنات القوة الأميركية، برأس السلطة نفسها؟

ترامب ملكُ الحروب الجانبية: طردهم فأقصوه

الإعلام المهيمن ينشقّ عن الإمبراطورية

نزار نمر

تراجع العمل الإعلامي المشترك داخل أروقة الحكم الأميركي إلى مستويات غير مسبوقة من التوتّر، بعدما أعلنت شبكات التلفزة الأميركية الكبرى تعليق مشاركتها في نظام «البثّ المشترك» (Press Pool) الخاصّ بتغطية أنشطة البيت الأبيض. وجاءت هذه الخطوة كأكبر احتجاج جماعي لوسائل الإعلام في التاريخ الحديث، ردّاً على قرار الرئيس دونالد ترامب بحظر دخول شبكات إعلامية كبرى، هي CNN وMSNBC وشبكة CNN المحظورة لإدارة البثّ، رفضت القنوات الأخرى (بما فيها شبكة «فوكس نيوز» المحافظة) الحلول البديلة أو ملء الفراغ، وقرّرت تعليق التغطية المشتركة لرحلات الرئيس وتحرّكاته، بما في ذلك في الجمعية العامّة للأمم المتّحدة.

ليست سابقة

ليست المواجهة الحالية بلا سابقة قضائية. ففي عام 1977، حسمت محكمة الاستئناف الفيدرالية في واشنطن قضية روبرت شيريل، مراسل مجلة «ذا نيشن» اليسارية، الذي رُفض طلبه للحصول على تصريح صحافي للبيت الأبيض عام 1966، بناءً على تقييم أمني من «الخدمة السرّية». وحين أعاد تقديم طلبه في عهد ريتشارد نيكسون عام 1972، رُفض مجدداً استناداً إلى التقييم الأصلي. وفي حكم أصبح مرجعاً في قضايا اعتماد صحافيي البيت الأبيض، قرّرت المحكمة أنه ما دام البيت الأبيض قد فتح مرافقة الصحافة للصحافيين المعتمدين، فلا يجوز استبعاد أحدهم تعسفياً أو من دون سبب حكومي ملحّ، والزمت السلطات بإبلاغ الصحافي بالأساس الواقعي للرفض، ومنحه فرصة للردّ، ثم إصدار قرار مكتوب يبيّن أسبابه.

التعدّي على «المحظورات»

هناك أبعاد عدّة لما حصل، وتشابكات كثيرة في ما بينها. فيما يُعتبر الإعلام الشركاتي الأميركي محصوراً بأيدي حفنة من أصحاب المليارديرات، إذ تمتلك خمس شركات فقط الغالبية الساحقة من هذه القنوات، إلّا أنّ القانون الأميركي يمنع، من جهة أخرى، وجود إعلام مملوك أو مموّل من الدولة على الأراضي الأميركية (يبيحه عندما يُبثّ في الدول الأخرى). لذا، هناك حساسية لدى القنوات وكذلك الرأي العامّ الأميركي عندما تتدخّل الدولة بهذا الشكل في العمل الإعلامي، وهو في القاموس الأميركي الانتقائي من «المحظورات».

ما سبق يشرح المفاجأة المتمثّلة في انضمام Fox المحافظة في الاحتجاج المشترك إلى قنوات لطالما نافستها وحصلت انتقادات متبادلة بينها، وهو ما سيؤثّر بالطبع على سمعة إدارة ترامب، علماً أنّ القناة توسّع من انتقادها للإدارة في الآونة الأخيرة.

قرار الحظر وتصاعد الصدام

بدأت الأزمة الحالية عقب توجيهات رئاسية قضت بسحب عناصر «الخدمة السرّية» التصاريح الصحافية ومصادرة البطاقات التعريفية الخاصة بمراسلي الشبكات الثلاث، في امتداد لهجوم ترامب المستمرّ عليها، متّهما إيّاها بالتحيّز ونشر «الأخبار الزائفة». لم يتأخّر الردّ القانوني من الجهات المتضرّرة، إذ تقدّمت القنوات بدعوى قضائية مشتركة أمام المحكمة الفيدرالية، مستندةً إلى «التعديل الأول» للدستور الأميركي الذي يحمي حرّية الصحافة، وطالبت باستعادة تصاريح عملها وممارسة دورها الإعلامي من دون قيود تفضيلية.

مقاطعة إعلامية شاملة

لكنّ الردّ الأكبر وقعاً أتى عبر تضامن تاريخي غير مألوف بين القنوات المتنافسة. هكذا، أصدرت شبكات ABC، وCBS، وNBC، وFox وCNN بياناً موحّداً أكّدت فيه أنّه لا يحقّ لأيّ إدارة أميركية حظر مؤسّسة إعلامية بسبب عدم رضاها عن طبيعة تغطيتها الصحافية.

وترجمت القنوات تضامنها عبر نظام «البثّ التدويري المشترك» (Pool Duties)، الذي يعتمد على قيام شبكة تلفزيونية واحدة بتصوير الأنشطة الرئاسية بالتناوب اليومي، ثم مشاركة المادّة المصوّرة مجّاناً مع القنوات الأخرى. فعندما جاء دور شبكة CNN المحظورة، بثّت الصور والصوت إلى جميع الشبكات الأخرى، وكذلك فعلت Fox عندما جاء دورها. وقد انضمّت إلى الاحتجاج أيضاً وكالات الأنباء الكبرى، مثل «أسوشيتد برس» و«رويترز» و«بلومبرغ» و«بوليتيكو»، إلى المجمع الرئاسي.

لن يبقى له نافذة يطلق منها مواقفه المثيرة للجدل

أي لفت الأنظار والانتباه. من دون إعلام يلحق كلّ تحرّكاته، لن يبقى له نافذة يطلق منها مواقفه المثيرة للجدل، ولا سيّما في مدّة حرجة قبل الانتخابات النصفية في تشرين الثاني (نوفمبر) المقبل.

«بطيخ يكسر بعضه»

بين هذا وذاك، لا يهتمّ سكّان المعمورة من ضحايا الإمبراطورية كثيراً. في النهاية، هو الإعلام نفسه الذي برّر تدخّل الدولة الأميركية إيّاها في بلدانهم، وصنع حروبها، وشكّل أداة البروباغندا لخارجيّتها ولـ«إسرائيل». لذا، ليس على لسانهم سوى مثال واحد: «بطيخ يكسّر بعضه»!

نبض المدينة

تقام الدورة الثانية من يعود مهرجان «صدى المسرح» في جبيل، متضمناً أربعة عروض مسرحية وموسيقية، في مسعى إلى ترسيخ جبيل كمحطة ثقافية وفنية سنوية، وتوفير عروض لأهالي المدينة، رغم الظروف التي فرضتها الحرب، مع العمل على إطلاق أعمال مسرحية وتنظيم ورش للشباب

«صدى المسرح» يتردّد في جبيل

غادة حداد

يعود مهرجان «صدى المسرح» إلى جبيل بدورته الثانية ليقام من 24 إلى 27 أيلول (سبتمبر)، في «معمل الحرير في ميتم الأرمن - عش العصافير»، برعاية وزارة الثقافة وتنظيم جمعية «مسرح الغد»، بالتعاون مع بلدية جبيل، وبدعم من عدد من الشركاء من القطاعين العام والخاص.

برنامج المهرجان

يفتتح البرنامج، يوم الخميس 24 أيلول (سبتمبر)، بعرض مسرحية «القرنة البيضا» ليحيى جابر وماريا دويهي، وهو عمل يستلهم تقاليد زغرتا وخصوصيتها وتراثها المحلي. وفي اليوم التالي، يطلق المهرجان عملاً مسرحياً جديداً بعنوان «زينا لبست خلخالها»، يجمع زينة دكاش وكريم شبلي. أما السبت، فتطل جاهدة وهبه في «سيدات الضوء»، وهو عمل موسيقي يستعيد أصوات عدد من نجمات الغناء اللواتي تركن بصمتهن في الذاكرة الفنية، من أم كلثوم إلى إديت بياف، ويتضمن تحية خاصة إلى الممثلة اللبنانية رضا خوري.

ويختتم المهرجان يوم الأحد 27 أيلول (سبتمبر)، بعرض «وداد النملة يللي بتحفر بالصخر» للينا أبيض، الذي يتناول قضية المفقودين في لبنان من خلال حكاية شخصية وإنسانية، ويستعيد دور المسرح كمساحة للذاكرة والشهادة والتفكير في قضية وطنية لا تزال حاضرة، إلى جانب أمسية موسيقية تحييها الأوركسترا الشرقية في المعهد الوطني العالي للموسيقى.

ترسيخ ثقافة المسرح

في حديث معنا، تقول رئيسة جمعية «مسرح الغد» نجوى باسيل إن العام الماضي شكّل الانطلاقة والتأسيس والإعلان. أما دورة هذا العام، فتهدف إلى ترسيخ حضور المهرجان ليصبح موعداً سنوياً في جبيل. وتضيف: «طموحنا أن نكبر وألا يبقى مهرجاناً صغيراً. وفي حال كان الوضع جيداً، سنحاول العام المقبل استقبال ضيف من الخارج، لخلق نوع من تفاعل بين المسرح هنا والمسرح خارج لبنان، ليصبح هناك ضيف خارجي في كل دورة». وتشير باسيل إلى أن أحد أهم أهداف المهرجان أن يكون لجبيل هوية ثقافية وفنية، «لذلك نصرّ أن ينظم سنوياً في المدينة كمحطة ثقافية تتوجه بالدرجة الأولى لأهاليها، وتوفر لهم عروضاً لا يتمكنون من مشاهدتها إلا إذا توجهوا إلى بيروت».

فرضت الحرب نفسها على الجميع، وتردد المنظمون في العمل على الدورة الثانية، إذ كان هناك نوع من الخجل من تنظيم المهرجان في وقت هناك قصف وتهجير. لكنّ المنظمين قرّروا مواصلة العمل ضمن حدود تراعي الوضع، وتقرر في اللحظة الأخيرة تنظيم المهرجان لإعطاء فسحة أمل.

تفاعل الناس في الدورة الأولى هو ما شجع إدارة المهرجان على الاستمرار. فالدورة الأولى كانت بمثابة جس نبض لدى الإقبال والنجاح، وفق باسيل، وقد لمسوا تفاعلاً رائعاً من السكان، الذين باتوا ينتظرون المهرجان ويسألون طوال السنة عما يُحضَّر. كما اكتشف المشاهدون مكاناً في المدينة غير معروف وتجربة جديدة، وهو «معمل الحرير في ميتم الأرمن- عش العصافير»، وقد تمكنوا من تجهيز المسرح بأحدث التقنيات السمعية والإضاءة، ليتمكن الفنانون من تقديم أعمالهم.

اختير هذا المبنى التاريخي، الذي شيد عام 1920، لغياب أماكن مؤهلة لتقديم أعمال مسرحية في المدينة القديمة. كما أن موقعه على الشاطئ وداخل ميتم الأرمن، وبناءه، أعطيا جمالية خاصة. فهو غير مقفل تماماً، إذ إن الشبابيك والأبواب مفتوحة. ولفتت باسيل إلى أهمية إعادة إحياء هذه المباني التاريخية والإفادة من المواقع الأثرية في المدينة، كما أن السكان أحبوا المكان الذي كان غائباً عنهم.

زينا لبست خلخالها

ما يميز هذه الدورة عن سابقتها أنها ستطلق عملاً مسرحياً، وليس فقط تقديم عروض سابقة، مع مسرحية «زينا لبست خلخالها» لزينة دكاش وكتابة كريم شبلي. ويتناول العمل عادات وتقاليد الموت بأسلوب ساخر وفكاهي، ولكنّ مبلغ في آن. كما سيُقدَّم، في ختام الدورة، عرض موسيقي مجاني كهدية لسكان المدينة، تحييه «الأوركسترا الوطنية اللبنانية للموسيقى الشرق-عربية» التابعة لـ «المعهد الوطني العالي للموسيقى - الكونسرفتوار» بقيادة المايسترو أندريه الحاج، في إطار مسعى الجمعية إلى دعوة المعهد لإحياء أمسيات موسيقية في المدينة، بعدما أعاق غياب مساحة قادرة على استضافة الفرقة استقبال المعهد في السابق.

وتلفت باسيل إلى أن المسرح ترفيهي لكنه هادف، «من هنا قررنا تقديم قضية تعني كل اللبنانيين وهي قضية المخطوفين، عبر مسرحية «وداد النملة اللي بتحفر بالصخر» للمخرجة لينا أبيض وتمثيل كريستين الشويري وإبراهيم خليل».

ورغم أنه لم يُعمل مسبقاً على موضوع موحد للدورة، جاءت كل الأعمال لتحكي عن النساء، من «القرنة البيضا» التي تحكي قصصاً وحكايا من زغرتا، إلى عرض «سيدات الضوء» مع جاهدة وهبة، الذي يحيي نساء تميزن في فنهن ورائدات في عملهن، مثل أم كلثوم وأسمهان وداليدا وغيرهن. وسيكون العرض ممسرحاً قليلاً، كما سيتضمن تحية لرضا خوري، لأن وهبة لعبت دور والدة مار شربل، وكانت قد لعبته سابقاً خوري. وقد اختيرت الأعمال وفق أسس تقوم على النص الهادف الذي يحاكي واقعنا ويترك صدى عند الناس، إضافة إلى الأداء المسرحي.

«القرنة البيضا» ليحيى جابر وماريا دويهي يستلهم تقاليد زغرتا وتراثها

مسرح على مدار العام

تؤكد باسيل أنّ العمل لن ينحصر بالمهرجان، فعلى مدار السنة ستقدم عروض لمسرحيات في أماكن عدة في المدينة، مثل المدارس والجامعات. خلال السنة الماضية، كانت هناك برمجة لبعض المسرحيات، لكنها ألغيت بسبب الوضع الأمني، لكن حتى الآن لا برمجة للسنة القادمة. كما يهدفون إلى تنظيم ورش مسرح للشباب والشابات لتقريب المسرح من أهالي المنطقة وليتذوقوه.

وفيما يتضمن المهرجان أربعة عروض، تطمح باسيل إلى وجود عروض دائمة في كل شارع في المدينة، وإذا نجحت في تنظيم تدريبات هادفة، فهذا سينتج أعمالاً فنية يمكن للطلاب أن يقدموها في شوارع المدينة، وخلق ديناميكية في جبيل كما يحدث في مهرجان «أفينيون» الفرنسي، لكن هذه الديناميكية تحتاج إلى العمل خطوة بخطوة.

«صدى المسرح»: من 24 إلى 27 أيلول (سبتمبر) - الساعة 8:00 مساءً - «معمل الحرير في ميتم الأرمن - عش العصافير» (جبيل). للاستعلام: 03/824193

عبد الله العنجري «متّهم» بالدفاع عن فلسطين!

علي سرور

يرزح الباحث الكويتي عبد الله العنجري تحت وطأة حملة صهيونية شرسة على خلفية مواقفه المدافعة عن فلسطين ومنشوراته على منصة «إكس». مشهد مُكرّر عن استخدام تهمة «معاداة السامية» لملاحقة أصوات تنتقد «إسرائيل» وسياساتها، وصولاً إلى محاولة الضغط على المؤسسات الأكاديمية التي ينتمي إليها أصحاب هذه المواقف. والعنجري طالب دكتوراه في دراسات فلسطين في معهد الدراسات العربية والإسلامية في جامعة «إكستر» البريطانية، كما يعمل محاضراً مساعداً في «كلية لندن» الجامعية. وقد شنّت «حملة ضد معاداة السامية» (CAA) هجوماً عليه بسبب منشوراته، واتهمته بـ«التطرف» ومخالفة تعريف «التحالف الدولي لإحياء ذكرى الهولوكوست» عبر التحريض وتمجيد عنف «منظمات إرهابية». وقالت المنظمة إنها خاطبت جامعتي إكستر ولندن بشأن منشوراته، مطالبة باتخاذ إجراءات بحقه، فيما ذهبت حملتها إلى التشكيك في ملاءمته للعمل الأكاديمي. واستندت في اتهاماتها إلى مواقف عبّر عنها العنجري بشأن القضية الفلسطينية، من بينها تعليقات تناولت المقاومة الفلسطينية ويحيى السنوار.

فلسطين في قفص الاتهام

لم يأتِ حضور فلسطين في مسار العنجري من هامش اهتمامه، إذ ترتبط القضية مباشرة ببحثه الأكاديمي. وتتناول أطروحته المقاومة الفلسطينية لمشاريع «يهودية» القدس الشرقية بعد اتفاق أوسلو عام 1993، في إطار دراسته لتاريخ الصراع والسياسات المرتبطة بالمدينة.

وردّ الباحث على الحملة برفض وصفه باتهامات مضللة وغير عادلة، مؤكداً إدانته لجميع أشكال العنصرية، بما فيها معاداة السامية. وشدّد على أن مواقفه تجاه فلسطين تنطلق من عمله البحثي ومن دفاعه عن الحقوق الفلسطينية، ولا تعني تأييد العنصرية أو الجماعات المحظورة.

ولفت العنجري إلى أنّ للمنظمة الصهيونية تاريخاً حافلاً من استهداف الأصوات المؤيدة لفلسطين ووصفها بـ «التطرّف» لمجرّد دفاعها عن حقوق الإنسان الفلسطيني. كما أشار إلى أنّ مواقفه وأعماله الأكاديمية تنطلق من أبحاث ودراسات علمية تتوافق مع تقارير المنظمات الحقوقية الدولية، مؤكداً أنّ «الحملة الدعائية لن ترهبه».

ترهيب الجامعات

منذ تشرين الأول (أكتوبر) 2023، تحوّل الاستهداف المؤسسي للناطقين والطلبة المؤيدين لفلسطين في الغرب إلى نمط متكرّر حيث تُصاغ الشكاوى غالباً تحت اتهامات «التحريض» و«معاداة السامية»، تليها تحقيقات تأديبية أو تعليق، وصولاً إلى الفصل في بعض الحالات. يأتي كل ذلك في ظلّ ضغط من اللوبيات الصهيونية والمنظمات المؤيدة للاحتلال، إضافة إلى تدخّل لسياسيين وجهات حكومية في بعض الأحوال، وفق تقرير لصحيفة «الغارديان» البريطانية.

ووثّق عمل صحافي أوروبي إجراء مئات التحقيقات التأديبية في الجامعات الأوروبية ضدّ طلبة وموظفين وباحثين بسبب «نشاط مؤيّد لفلسطين». وفي الولايات المتحدة، لم يختلف الوضع كثيراً، إذ كشف تقرير مشترك بين جمعية دراسات الشرق الأوسط ورابطة الأساتذة الجامعيين الأميركيين أن التحقيقات الفيدرالية ارتفعت بعد السابع من أكتوبر 2023. وفُتح أكثر من مئة تحقيق بحقّ الأكاديميين الأميركيين خلال عامين، وهو رقم قياسي غير مسبوق في تاريخ البلاد. تأتي هذه الحملات على وقع استنفار الماكينة الدعائية الصهيونية محرّكاتها في الشوارع الغربية لمواجهة التبدّل الحادّ في مزاج الرأي العام والنظرة إلى القضية الفلسطينية.

حملة صهيونية شرسة على خلفية مواقفه

الأخبار
al-akhbar
www.al-akhbar.com
الأربعاء 23 أيلول 2026 العدد 5882

الحرب على الحقيقة

في «إبادة الصحافيين: الحرب على الحقيقة»، يستعيد المخرج الإيرلندي شون موراي حكايات الشهداء آمال خليل، وفاطمة ومحمد فتوني، وعلي شعيب، ناقلاً الكاميرا من الحرب التي وثّقوها إلى حياتهم وعائلاتهم وذاكرتهم

شون موراي... هكذا تبيد «إسرائيل» الشهود

مروة جردي

ترتبط الصحافة بفكرة الشاهد. صحافي بخبرة مهنية وميدانية، يدخل المكان الذي يخرج منه الآخرون، يحاول أن يلتقط بحواسه وأدواته ما لا تنقله البيانات الرسمية وإحصائيات الحرب الباردة عن الجبهة. لكن تاريخ السينما الوثائقية يقدم وجهاً آخر لهذه المهمة، فتحاول قلب الكاميرا باتجاه هؤلاء العاملين في الميدان، ليصبح المراسل أو المصور هو القصة والحكاية.

ضمن عروض «شاشات الواقع» في سينما «متروبوليس» بيروت، عرضت مجموعة من الأفلام كأنها صورة مكثفة للحرب من بينها «إبادة الصحافيين: الحرب على الحقيقة» للمخرج الإيرلندي شون موراي. يستعرض الشريط شهادات عن آخر شهداء الصحافة في لبنان آمال خليل، وفاطمة ومحمد فتوني، وعلي شعيب، عبر شهادات من رفاق لهم، شاركوهم تجربة ملاحقة «إسرائيل» وتوثيق عدوانها في جنوب لبنان.

شهداء الصحافة أبطال الفيلم والواقع

مرة جديدة، نشاهد الزميلة آمال خليل تمشي بين البيوت المهدمة، وفاطمة فتوني تعدل خوذتها، فيما علي شعيب يشهر كاميرا هاتفه بوجه جنود إسرائيليين. لقطات هؤلاء الشهداء تتحول إلى تذكير بقوة تأثير عملهم حتى صاروا أهدافاً لعدو لا يحترم قواعد الحرب ولا الصحافة. يحاول الفيلم الاستعانة بشهادات عائلاتهم، واستعراض صور ولقطات للصحافيين خلال التحضير لموادهم الإعلامية وتغطياتهم، أو داخل منازلهم كلقطات الشهيد علي شعيب وهو يلاعب أحفاده بعد عودته من العمل. وهذا تحديداً ما يحاول فيلم المخرج الإيرلندي استعادته «الحياة التي لم تستطع كاميرات الصحافيين توثيقها، لأن أصحابها كانوا منشغلين بتوثيق حياة الآخرين».

سبق عرض الفيلم، تقديم وثائقي قصير بعنوان «أكثر من شاهد» لصاحبه محمد نصار، وهو يستعرض يوميات فرقة من الدفاع المدني في النجدة الشعبية خلال الحرب. في الفيلم القصير، نرى شباب الدفاع المدني وهم يؤدون عملهم وسط الحرب؛ وفي الثاني، يتحدث الصحافيون عن عدد شهداء الفرق الإسعافية بعد تحولهم إلى هدف لإسرائيل، فيصبح عرض الفيلمين معاً قصة مكتملة تمنح الإحصائيات وجوهاً وأسماء.

الظلم... قصة واحدة

لا يعتمد فيلم موراي على مشاهد جديدة فقط، وإنما يستخدم أرشيفاً غنياً سواء من طفولته في بلفاست وما تعرضت له من عنف، أو من أرشيفه المهني الخاص حول عمله على المخيمات الفلسطينية في بيروت، التي عاد إليها بعد سنوات لتوثيق وجه آخر، لكن هذه المرة عبر قصص من جنوب لبنان وأهله، مع وجود عامل واحد ثابت في سبب المأساة وهو «إسرائيل».

لا يجعل موراي تجربته الشخصية مركز الحكاية. سرعان ما تنتقل الكاميرا إلى منازل أهالي الصحافيين الذين يتناولهم الفيلم، حيث تظهر حياة أخرى لم تكن جزءاً من التغطية اليومية.

هناك بعيداً من الخوذات والكاميرات والميكروفونات، تظهر العائلة، والذكريات، والعلاقات، والتفاصيل الشخصية. يظهر الصحافي بوصفه ابناً كما في حالة فاطمة ومحمد فتوني اللذين حكى والدهما عنهما، أو أباً كما في حالة الشهيد علي شعيب الذي وجد نجله محمد نفسه مضطراً للحديث عن أبيه، أو صديقاً أو عمة كالشهيدة آمال خليل التي تحوّل معها منزل العائلة إلى مزار يحمل صورها وأغراضها وذكرياتها، قبل أن يصبح اسماً في خبر عاجل عن صحافي قُتل أثناء تغطية الحرب. لا يقدم الفيلم صوراً جديدة عن الحرب، فهو تجميع للقطات أرشيفية وأخرى صورت خلال عمليات التوثيق عسى أن تسهم في إنجاز ملف قضائي ضد إسرائيل.

«موزاييك» من القصص

بعد الفيلم، استمرت الحكاية في جلسة النقاش التي جمعت شون موراي بمنتج العمل رضوان مرتضى الذي ظهر في الفيلم أيضاً بوصفه صحافياً وشاهداً ومشاركاً في توثيق شهادة زميلته الصحافية آمال خليل.

بالنسبة إلى شون موراي، تبدو هذه التفاصيل الصغيرة جزءاً من فهم أوسع للتاريخ. فالمخرج، الذي تحدث خلال النقاش عن تجربته بين بلفاست وجنوب لبنان، وصف التاريخ بأنه «موزاييك من القصص الإنسانية التي تعبّر عن التضامن والتضحية وحب الأرض». لا يقارن موراي التجربتين بوصفهما تاريخاً واحداً، بقدر ما يتحدث عن الطريقة التي ينظر بها إلى الصراعات من خلال البشر الذين يعيشونها. فالقوة، في هذا التصور، ليست فقط في الأحداث الكبرى التي تصنعها الجيوش والسياسات، وإنما أيضاً في القصص الصغيرة التي يصنعها الناس في حياتهم اليومية. «الموزاييك» الذي يتحدث عنه موراي هو طريقة في مقاومة الاختزال.

وحين تكون الحرب نفسها صراعاً على الصورة والرواية، يصبح وجود الشاهد المحلي أكثر أهمية. الصحافي الذي يعمل من داخل المكان وينتج مادة يمكن أن تعود إليها الذاكرة لاحقاً. والفيلم يضع هذا التوثيق في مواجهة سؤال قانوني أيضاً، إذ يركز على ما يصفه بالاستهداف المتعمد لفرق الدفاع المدني والإسعاف وفرق الصحافيين، وقد ظهر بشكل واضح في قصة شهادة الزميلة آمال خليل التي تعمدت «إسرائيل» استهدافها أكثر من مرة ومحاصرتها ومنع وصول الإسعاف إليها وصولاً إلى شهادتها. كما يضع هذه الوقائع أمام مبدأ حماية العاملين في المجال الطبي والصحافيين أثناء النزاعات المسلحة بموجب القانون الدولي الإنساني.

فيلم ممتد في يومياتنا

لم ينتهِ «Journacide» بانتهاء العرض، فالحضور الكبير اضطر السينما إلى فتح صالة إضافية لاستقبال جمهور واسع من الصحافيين والعاملين في مجال إنتاج الأفلام والراغبين في دعم هذا النوع من الأعمال التي تحفظ حقوق وقصص الشهداء وذويهم ولا تقبل بأن يتحولوا إلى أرقام ومجرد ذكرى أليمة من الحرب. وجود أهالي الصحافيين في الجلسة، ثم حضور المخرج والمنتج، جعلا الفيلم ينتقل من الشاشة إلى مساحة الشهادة المباشرة. وهنا يتضح معنى «الموزاييك» الذي تحدث عنه موراي.

لا صورة واحدة تكفي لرواية الحرب. هناك صور كثيرة، وشهادات كثيرة، وذاكرة فردية وجماعية، وكل واحدة منها تحفظ قطعة مما يمكن أن يضيع. وفي هذه النقطة تحديداً، تصبح السينما نوعاً من الأرشيف المضاد: ترفض أن تكون الرواية الوحيدة هي تلك التي تحددها القوة والسلاح والمنصات الأوسع انتشاراً.

على بالي

أسعد أبو خليك

أكرِّرُ دائماً أمام الأصدقاء: أسوأُ ما في لبنان وأفسدُه هو الإعلامُ لا النظام السياسي. تذكّرتُ ذلك عندما تقاطرَ بحماس ورُهوّ إعلاميّو لبنان وإعلاميّاته إلى الإمارات وذلك لحضور «قِمة الإعلام العربي» في دبي. وجوائز القِمّة يمنحها طاغية لا يسمح بحدٍّ أدنى من حرية الإعلام. نتحدّث عن قمّة الإعلام العربي في بلدٍ لا إعلام فيه. كلّ منطقة الخليج لا إعلامَ فيها. هناك أجهزة بروباغاندا للطُّغاة ويعمل فيها الكثير من إعلاميّي لبنان. وضعَت إعلاميّات لبنان وإعلاميّوه صوَرهم وهم يحضرون هذه القِمّة في أعتى دولة توتاليتاريّة في كلّ العالم العربي. أتباع السعوديّة والإمارات في إعلام لبنان هتفوا بشتائم ضدّ أمّ جبران باسيل وضدّ ميشال عون في الوقت الذي كانوا يزعمون فيه أنّ ميشال عون أرسى دعائم ديكتاتوريّة في لبنان. في لبنان؟ يهتفون ضدّ «الحاكم» في لبنان ويعلمون أنّ التغريدة الواحدة تكلّف صاحبها في الإمارات السجن 15 سنة (على أقل تقدير) إذا ما حادت عن خطّ النظام. هناك مُطبّلون للنظام الإماراتي وُضعوا في السجن لأنّ تعبيراتهم في مديح النظام وسياساته لم تلتزم بالنصّ والكلمة بالأوامر بحذافيرها (ويخرجون من السجن أكثر طاعة وسجوداً). هؤلاء الذين حضروا «قِمّة الإعلام» ظنّوا أنّ اسم الحفلة يكفي كي يعطيها صِفة الإعلام؟ أبرز ما في هذا الإعلام من اللّبنانيّين هم الذين امتهنوا مسلك السجود والطاعة لفرد في حاشية الأمير أو الشيخ. هؤلاء الذين يفخرون عندما يحظَون بمصافحة محمد بن راشد مرّة في السنة. ويبدأ إعلاميّو لبنان وإعلاميّاته (أو عددٌ منه) بمحاولة شقّ طريق مستقلّ (كان هذا قبل سنوات عشر أو أكثر، وكان بعضهم يتراسل معي للحديث في التمرّد على فساد الإعلام). ثم سنوات تمرّ ويلتحقون بركْب الفساد والانصياع. أين هم إعلاميّو إميل لحّود اليوم؟ معظمهم بات في صفّ الخليج وصمتوا عن المجازر في الجنوب وغزّة. إميل لحّود ينطِق بصورة شبه يوميّة ضدّ إسرائيل فيما الفريق الذي تدرَّب على الإعلام في عهده بات يمتهن هو الآخر مديح الطُّغاة ومديح مُطبّليهم اللّبنانيّين. المعركة ضدّ الفساد باطلة وفاشلة لأنّ إعلامنا فاسد.

الأخبار
al-akhbar
صادرة عن شركة أخبار بيروت

رئيس التحرير
ابراهيم الأمين

مدير التحرير المسؤول
وفيق قانصوه

مجلس التحرير
أمل الأندري
محمد وهبة
وليد شرارة
دعاء سويدان
جمال غصن
حسين سمور

المدير الفني
صلاح الموسى

المكاتب
بيروت ـ فردان ـ شارع دونان ـ سنتر كونكورد الطابق الثامن
تلفاكس: 01759500 01759597
ص.ب 113/5963

/AlakhbarNews
@AlakhbarNews
/AlakhbarNews

الإعلانات
الوكيل الحصري 01/759500 ads@al-akhbar.com
التوزيع
شركة الاوائل
15ـ 01 /666314 ـ 03 / 828381
الموقع الالكتروني
www.al-akhbar.com